جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

النيباد ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في افريقيا

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الدولي العام

إعداد الطالب :
- بن شيخ محمد صهيب
-

إشراف الأستاذ:
-د. بسعود حليمة

لجنة المناقشة

-د/أ. صدارة محمد	رئيسا
-د/أ. بسعود حليمة	مقررا
-د/أ. فصيح خضرة	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/M071/M1539039766/

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أعانني ووفقني على إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "الدكتور بسعود حليمة" على ما بذلته من جهد في سبيل الإشراف المتميز من توجيه وإرشاد ونصائح ساعدتني في إتمام البحث.

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة والى كل من كان له الفضل في تسهيل مهمتنا وكل من أعاننا وشجعنا لإنجاز المذكرة ولو بكلمة طيبة

إهداء

بسم الله و الحمد لله الذي وهبنا التفكير و حسن التوكل عليه و الذي أنار لنا السبيل لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أغلى ما أملك التي لا أرد جميلها بأي إهداء إلى هدية السماء و منبع الورود و الوفاء إلى من رفع الله من رتبها و جعل الجنة تحت أقدامها إلى أمي الغالية رعاها الله و حفظها لي،

إلى والدي العزيز أطال الله في عمره

واخوتي الاعزاء

وإلى من ساندوني و ووقفوا بجانبي في مشواري الدراسي

إلى كل أصدقائي

مقدمة

مقدمة

عانت القارة السمراء طويلا من ويلات الاحتلال الغربي وما خلفه ب من آثار سلبية على مختلف الأصعدة، سواء الاجتماعية منها أو الثقافية او الاقتصادية، قارة كتب لها أن تعيش في عالم لقب بالعالم الثالث ، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على اقصى درجات التخلف عن مواكبة التطورات التي شهدها العالم المتحضر الذي كانت إنطلاقته منذ الثورة الصناعية ، في حين أن أغلب دول القارة الافريقية لم تعلن إشارة الانطلاق بعد، و التي حاولت منها أن تخطو خطوة للإمام لازالت خطواتها متعثرة، ماعدا القلة القليلة التي استطاعت أن تسير في طريق النمو .

إن الدول الافريقية التي نهبت ثرواتها و خيراتها، ومعادنها لن تستطيع بالتأكيد السير قدما إلا إذا وحدت صفوفها، و تكاتفت جهودها ، ولن يكون ذلك بالطبع إلا في أطار منظم و تحت لواء منظمات قارية من شأنها أن تكون الفاعل الرئيسي في التنسيق و توحيد الأهداف و العمل على تحقيقها.

ويكفي بأن ننظر الى ما شهدته القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة من تغيرات وتحديات جعلت من القارة تعيش مشاكل معقدة تخص التنمية والاقتصاد وانعدام الأمن والاستقرار، مما نجم عن ذلك عجز في تشكيل دولة قابلة للاستمرار، حيث انتقلت الصراعات التي كانت موجودة بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، الى داخل القارة الإفريقية وداخل الدول أيضا مثل الحرب بين إثيوبيا و إيريترية، وتفاقم الامر بعد بروز النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها، العالم إلى قسمين عالم متقدم وعالم متخلف تنتمي اليه قارتنا كما أسلفنا الذكر ، حيث سعت إفريقيا بالخروج من قوقعة الحروب الأهلية والدولية، كمدخل لإعادة تطوير نفسها وبنائها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أدى بإفريقيا إلى العمل من أجل تحقيق أهدافها، حيث تبنّت عدة مبادرات نابعة من زعمائها من أجل التصدي لمختلف العوائق التي تواجهها منها مبادرة خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية، برنامج أولويات إفريقيا للإحياء الاقتصادي، من أجل الوصول إلى تنمية شاملة، لكن فشلت هذه المبادرات في تحقيق الأهداف المرجوة منهم، بسبب عدم الاهتمام الدولي بدعمها في الوقت الذي كانت بحاجة إليه،

بعد فترة زمنية قدمت إفريقيا برنامجا جديدا من اجل تنمية إفريقيا في مختلف المجالات، حيث سعت إلى تكوين مبادرة جديدة تحت اسم الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة بالنيباد نابعة من الأفارقة ذاتهم، هذا ما يجعلها اقرب من الوضع الإفريقي لتحديث إفريقيا بناءا على تفويض من منظمة الوحدة الإفريقية خلال قمة لوسكا، بغرض الخروج من التخلف والفقر والحرمان خاصة التهميش، حيث سطرت هذه المبادرة عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها منها التنمية المستدامة والحكم الراشد والديموقراطية باعتبارها إستراتيجية جديدة لمحاربة التبعية الخارجية والتخلف الاقتصادي والتنافس بين دولها، وهذا ما تتم دراسته في بحثنا هذا.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال طبيعة الموضوع وعلاقته المباشرة ببلدنا الجزائر ، وهي التي سعت مؤخرا الى العمل على توطيد العلاقات مع الدول الإفريقية ، وما تمخض من قرارات عن اجتماعات مجلس الوزراء ، فيما يخص ترقية المبادلات التجارية مع الدول الافريقية ، والتعاون المشترك بين الأفارقة، كفيل بإبراز السياسة الجديدة التي من الواجب أن تنتهجها كل الدول الافريقية إضافة إلى أنه لا يخفى على أي مهتم بالشأن الإفريقي مالعبته الجزائر من دور دبلوماسي على مستوى النيباد، لذلك فإن موضوع دراستي هاته ،موضع في غاية الأهمية في الوقت الراهن ، وسنحاول من خلال تقديم صورة عامة عن مبادرة النيباد. ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق أهداف القارة.

أهداف الدراسة :

وتنقسم أهداف الدراسة إلى أهداف علمية وأهداف عملية:

أ-الأهداف العلمية: تهدف الدراسة في الجانب العلمي إلى معرفة مدى نجاح مبادرة النيباد في تحقيق التنمية المستدامة في القارة الأفريقية وبناء خطط مستقبلية لحماية الثروات الطبيعية للأجيال القادمة.

ب-الأهداف العملية: أما في جانب العملي نجدها تهدف إلى معرفة ماذا قدمت مبادرة النيباد من خلال الأسس والمرتكزات التي جاءت بها والمتمثلة أساسا في: الحكم الراشد والديمقراطية والتنمية الشاملة وأهم التحديات التي تواجهها وأهم الحلول التي اقترحتها لمواجهة هذه التحديات.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما مدى مساهمة مبادرة النيباد في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى القارة الأفريقية؟

ارتكازا على الاشكالية الرئيسية فإن دراسة دور مبادرة النيباد في القارة الأفريقية منذ نشأتها العام 2001م الى غاية العام 2019م، تثير العديد من التساؤلات:

1. ما هي ظروف نشأة مبادرة النيباد ؟ وكيف كانت ردود الدولية منها ؟
2. كيف ساهمت الجزائر في اطلاق وتجسيد مبادرة النيباد؟
3. ماذا يلزم لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف مبادرة النيباد؟

خطة الدراسة:

قسمنا دراستنا الى فصلين حيث كان عنوان الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنيباد والتنمية المستدامة وفيه ثلاث مباحث حيث تنولنا في المبحث الاول التنمية المستدامة وفي المبحث الثاني: السياق التاريخي والموضوعي لمبادرة النيباد وفي المبحث الثالث: جهود الجزائر في مبادرة النيباد.

اما الفصل الثاني فكان تحت عنوان مساهمة النيباد في تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا وقسمناه ايضا الى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول التحديات الداخلية التي واجهت مبادرة النيباد وفي المبحث الثاني التحديات الخارجية التي تواجه مبادرة النيباد اما في المبحث الثالث مشاريع مبادرة النيباد والخاتمة في الاخير.

المناهج المتبعة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات السابقة الذكر، وفق منهج علمي كأداة للوصول إلى نتائج منطقية، فالموضوع عبارة عن دراسة وصفية تحليلية تعتمد على المناهج التالية:

أ-**المنهج التاريخي:** وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي لمبادرة النيباد، حيث نسلط الضوء على القارة الإفريقية قبل مبادرة النيباد، ثم المسار التاريخي لمبادرة النيباد من (2001م، 2020م،) للوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات حول الدراسة.

ب-**المنهج الوصفي:** من خلال وصف مبادرة النيباد بالإضافة إلى وصف تطور ونشأة التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الحكم الراشد.

صعوبات الدراسة:

كل طالب يقوم بدراسة ما تواجهه صعوبات في البحث، وفي هذا البحث واجهتنا صعوبات:

أولها ما شهدته الجزائر على غرار بقية دول العالم من أزمة وبائية (كوفيد19 المستجد) والتي كانت لها انعكاساتها السلبية علينا كطلبة ونحن في فترة التخرج وما يتبعها من انجاز للمذكرة

– كذلك غلق أبواب الجامعات والمكتبات نتيجة الحجر الكلي و الجزئي الذي طبق بربوع وطننا الحبيب لفترة قاربت 07 اشهر .

– اعتماد الأساليب التكنولوجية و الرقمية و التواصل عن بعد ، و الجميع يعلم ضعف تدفق شبكات الأنترنيت ، ما يثبت فعلا أننا في قارة تشهد تخلفا تكنولوجيا .

–صعوبة في ترجمة المراجع بالفرنسية والانجليزية.

–رغم توفر الوقت اللازم والكافي لإنجاز حتى أطروحة دكتوراه إلا أن توقف النقل العمومي و الخاص، كذلك غلق المكتبات الخاصة ومقاهي الانترنيت صعب من إنجاز حتى فصل.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للنيباد والتنمية المستدامة

بفضل انتشار الوعي مؤخرا لدى فئة من الافارقة وإدراكهم بأن ما كانت دولهم تشهده من نزاعات دموية على الحكم و ما تتسبب فيه من تفتت بعض الدول ، و إدراكهم كذلك بأن تبعتيهم للدول المتقدمة لن تزيدهم إلا بؤسا و شقاءا وتخلفا ، كانت القناعة الأكيدة ، هي ضرورة الانشغال بأمور وقضايا من شانها أن تعود عليهم بالإيجاب و ان تحقق التنمية بالبلدان الإفريقية، وهنا لسنا نقصد التنمية الظرفية أو الجزئية فحسب بل التنمية المستدامة والتي لن تكون إلا بواسطة منظمات إفريقية محضة قادرة على تسيير قطار التنمية المستدامة في السكة الصحيحة ، وعليه من خلال هذا الفصل سنبرز إحدى أهم الخطط الافريقية الحديثة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للقارة الافريقية (النيباد) ، ضمن المبحث الأول ، و المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة في المبحث الثاني .

المبحث الاول: التنمية المستدامة

إن مصطلح التنمية حديث النشأة غير أنّ الاهتمام بمفهوم التنمية قديم قدم التاريخ الإنساني، وخضع إلى تطورات وإلى إدخال أبعاد جديدة عليه منذئذ وإلى يومنا هذا وبهذا سوف نتطرق إلى مصطلح التنمية ومدلولاته إلى غاية استحواذ موضوع التنمية المستدامة على الاهتمام العالمي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة للتنمية

التنمية لغة هي النمو: أي ارتفاع الشيء من موضع إلى آخر، وفي المال تعني زاد وكثر– وفي الانجليزية يأتي مصطلح(development) من الفعل(to develop) بمعنى: يوسع، يوضّح، يكشف عن، ينمى، يبسط تدريجيا، يكسب تدريجيا، يتجلى، ينشئ...

ويتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الانجليزية، حيث يشتق لفظ " التنمية" من "نما" بمعنى الزيادة والانتشار أما لفظ " النمو" من " نما" ينمو نماء فإنّه يعني الزيادة ومنه ينمو نمو.[1]

فالنماء يعني أنّ الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه.[2]

ويرمز كذلك مصطلح"development" إلى التغيّر الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.

وبهذا مصطلح التنمية يختلف عن النمو الذي يعني الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معيّن من جوانب الحياة ويحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي[3]، في حين تخضع التنمية للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية لتخرج المجتمع من

---

[1] – نصر عارف، مفهوم التنمية:

http : //www.Islamonline.net/iol-arabic/ dowalia/ mafaheem.2.esp) (19-06-2020)

[2]– محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص32.

[3] – وحيدة بورغدة، حقوق الانسان و اشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد و التنمية الانسانية ،جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الاعلام ، الجزائر، 2013 ، ص29.

حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدّم والنمو، ومع هذه الاختلافات بين النمو والتنمية إلا أنهما يتفقان في ذات الوقت على الاتجاه والغاية والهدف ألا وهو الارتقاء بالمجتمع.[1]

أولا: تعريف التنمية

هناك عدّة تعريفات للتنمية، تختلف باختلاف سياقها التاريخي والتوجيه الإيديولوجي، وتباين أراء من يوردها ونعرض فيما يلي بعضها:

عرّفت الأمم المتحدة عام 1955 التنمية بأنّها: العملية المرسومة لتقدّم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا معتمدا على مساهمة المجتمعات المحلية، ثمّ أضافت الهيئة عام 1956 أنّ التنمية هي " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدّمها بأكبر قدر مستطاع".[2]

وأقرت عام 1986 تعريفا أخر ضمن إعلان " **الحق في التنمية**" حيث عرفت التنمية أيضا بأنّها " عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية".[3]

وما يلاحظ على تعريف الأمم المتحدة أنّ التعريف الأوّل اقتصر على البعد الاقتصادي والاجتماعي، أمّا التعريف الثاني أضاف البعد الثقافي للتنمية وأضاف التعريف الثالث بعدا أهمله التعريفين السابقين وهو البعد السياسي للتنمية ويعود ذلك كما يقول" **مطاوع إبراهيم عصمت**" إلى كون العالم يعيش ثورة ديمقراطية، ولقد عرّف **البنك الدولي** التنمية بأنّها: " تحسّن قابل للاستمرار في مستوى المعيشة، ويشمل تحسين الاستهلاك المادي والخدمات التعليمية والصحية والمادية وحماية البيئة إضافة إلى المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية، أمّا بالنسبة للعناصر الفاعلة في عملية التنمية فهي أربع عناصر:

---

[1] – الشباب والتنمية:

(http : //www.shamspal.org/pages/–Arabic/researches/tanmga.2.pdf) (19–06–2020)

[2] – مطاوع إبراهيم عصمت، التنمية البشرية بالتعليم والتعلّم في الوطن العربي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص10.

[3] – معهد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، العدد251، لبنان، جانفي 2000، ص101.

1/ الحكومات: وهي الدولة والمحافظات والمدن والبلدان والقطاع المعاصر داخل كل بلد إضافة إلى الهيئات البرلمانية التي تعدّ من عناصر الحكم وتمثّل المجتمع المدني.

2- الهيئات الثنائية أو المتعددة الأطراف. كشركات الخصوصية .

3- المجتمع المدني بكافة أشكاله.

4- القطاع الخاص.[1]

ان تطور التنمية يتكون عدة اسباب منها المكافأة و الجهد والإنتاجية كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقيقي في المشاركة وتعميق متطلبات أمنة في المدى الطويل".[2]

ويعرّف حامد القرنشاوي في كتابه" تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي" التنمية على أنّها " إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معيّن، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدّل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق كفاءته على مختلف المستويات من ناحية، وتقود إلى أنماط متطورة من السلوك الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى".[3]

أمّا جهود اليونسكو فلقد توّجت بفكرة " فرانسوا بيرو" FRANCOIS PERROUX أحد الخبراء المكلّفين بالموضوع التي تضمنها كتاب " فلسفة لتنمية جديدة" ونظر فيها للتنمية كعملية " إعادة صنع الأمم لنفسها وللجماهير الإنسانية".[4]

كما طرح GOULET تعريف موسعا للتنمية واعتبرها " تحرّر الإنسان من عبودية الطبيعة والتخلف الاقتصادي، ومن استبداد المؤسسات التقنية ومن البناء الطبقي غير العادل ومن

---

[1] – مصطفى العبد الله الكفري، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية حسب المحافظات لعام 2002: دراسة تحليلية، منشورات اتحاد الكتاّب العرب، دمشق، 2004، ص17.

[2] – يوسف زدام، دور الحكم الراشد من تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية(2002-2004)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006-2007، ص50.

[3] – نفس المرجع، ص51.

[4] – وحيدة بورغدة، المرجع السابق، ص32.

الاستغلال السياسي، ومن الاغتراب الثقافي والنفسي، وباختصار من الوكالات الإنسانية كافة في الحياة".[1]

عموما فإنّ معظم التعاريف قد أشارت إلى النقاط التالية:

1-التنمية عملية مستمرة و متصاعدة تعبّر عن تعدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

2- التنمية عملية مجتمعية تساهم فيها كل الفئات.

3- التنمية عملية موجهة تعي الغايات والسبل الكفيلة لتحقيقها.

4- تهدف التنمية إلى تحولات هيكلية، في الإطار السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، والثقافي بناء على قاعدة إنتاجية وطاقة مجتمعية جديدة.

5- يتضمن مفهوم التنمية عملية تحرر من واقع معيّن والتطلع إلى غايات مرجوة.[2]

من التعريفات السابق ذكرها يتضح لنا أنّ مفهوم التنمية واسع وفضفاض بدليل علم وجود إجماع على تعريف له فمثلا ركّزت بعض التعريفات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأهملت الثقافية والسياسية منها، في حين أوحت بعض التعاريف إلى تعريف التنمية باعتبارها تنمية اقتصادية، بينما ركّزت بعضها على الأهداف دون التطرق إلى الآليات والعملية في حد ذاتها.

خلاصة القول فالتنمية تعني تلك التغيرات الهيكلية التي يعرّفها المجتمع في جميع نواحيه السياسية والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيزا على جانب دون الآخر.[3]

ثانيا: تطور مضامين مفهوم التنمية

إنّ تناول مفهوم التنمية يكون بتحديد التعاريف والأهداف وتقسيم الوسائل والمعايير وباعتبار تغيّر وتطور المفهوم في حد ذاته، فإنّ ذلك سيؤدي حتما إلى تغيّر وتطور في عناصر المفهوم، فإذا كانت التنمية تمّ تناولها في البداية كمفهوم اقتصادي نتيجة لظروف ما بعد الحرب

[1] وحيدة بورغدة، المرجع السابق، ص32.

[2] – محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص53.

[3] – الشباب والتنمية، المرجع السابق، ص2.

العالمية الثانية، وموجة التحرر فإنّ تلك الظروف تغيرت ما أدى إلى تغيير أهداف التنمية ووسائل ومعايير تحقيقها وقياسها.

لقد كان الاهتمام بالتنمية في البداية من الناحية التاريخية منصبّا على الجانب الاقتصادي إلى حد كبير باعتباره العنصر الوحيد للتنمية، وتعود هذه الفترة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، فكان ظهور مصطلح التنمية على يد الاقتصادي "**أدم سميث**" وذلك في الرابع الأخير من القرن الثامن عشر فأطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة تسمى في مجملها "عملية التنمية" غير أنّه لم يستعمل منذ ذلك الحين وإلى غاية الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحات السائدة آنذاك كانت "**التقدّم** المادي" Material progress و"التقدّم الاقتصادي" Economic progress اللذان استخدما للإشارة إلى حدوث التطور في المجتمع.[1]

وعند إثارة مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية تمّ استعمال عبارات التصنيع[2] Industrialization و التحديث Modernalization واصطلاحات التنمية والصحوة في أدبيات الفكر الإسلامي. وبمعنى آخر فإنّ مفهوم التنمية سبقته العديد من المفاهيم والتي قصد منها تطور المجتمعات مثل: التطور والتقدم والتمدن والتحديث والتحضر والرقي والتغريب.

وقد ارتبط مفهوم التنمية في تلك الفترة بالتخلف، ويعود ذلك إلى أنّ هذه الدراسات في حد ذاتها تناولت مفهوم التخلف معتمدة على مؤشرات ومعايير اقتصادية مثل: الناتج القومي، متوسط الدخل القومي، متوسط دخل الأفراد.[3]

وغداة الحرب العالمية الثانية وتحديدا سنة 1939 استعمل " **يوجين سيلي**" **Eugene Staley** مصطلح التنمية ذي الدلالة المعاصرة حين اقترح خطته لتنمية العالم. ثمّ انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسية منذ ستينيات القرن العشرين.

في مرحلة تميزت بتصاعد حركات التحرر والاستقلال للدول التي كانت خاضعة للاستعمار المباشر حيث ظهرت التنمية كحقل يهتم بتطوير تلك البلدان المستهدفة وتوجيهها نحو النهج الديمقراطي، هذه الدول التي تحولت تسميتها من دول العالم الثالث إلى الدول النامية مع بدء

[1] – ناصر عارف، مفهوم التنمية، المرجع السابق

[2] – باش محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، الطبعة الأولى، دار الأهلية، الأردن، 2003، ص40.

[3] – يوسف زدام، المرجع السابق.ص51

تنظيمها كقوة سياسية في العالم إثر مؤتمر " **باندونغ**" **1955** ودخولها المعترك السياسي الدولي الواسع بتأسيس **حركة عدم الانحياز** سنة **1961** وانخراطها في هيئة الأمم المتحدة.[1] وهكذا فقد ارتبط التفكير في التنمية بكيان العالم الثالث كمجموعة دول يبدأ وجودها وتاريخها حسب أدبيات التنمية مع الاستقلال مع نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى الستينات من القرن الماضي، وبهذا أخذ الفكر الغربي في نسج النظريات وتطويرها من أجل تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي وما يؤدي إليه ذلك من تحسن في ظروف معيشة المواطنين في البلدان النامية.[2]

وعليه فمن الأسباب الوجيهة للاهتمام بالتنمية انتهاء الحرب العالمية ورغبة الشعوب في التنمية وتغيّر نمط الحياة الذي فرضته الحرب إضافة إلى موقف الأمم المتحدة من مشكلة التخلف والتي أعطت صوتا جديدا وأهمية للدول المتخلفة وتجسّد ذلك من خلال رفعها شعار إنشاء نظام عالمي جديد أكثر توازنا وعدلا(وتجسّد هذا الوزن السياسي والمعنوي بعد الانتخاب الإفريقي " **أحمد مختار مبو**" **لليونسكو 1974** الأخيرة بوضع مسألة التنمية في أولى اهتماماتها للتوصل إلى فكرة شاملة للتنمية).[3]

أنّه مع مرور الزمن وتطور الأحداث العالمية عرفت أدبيات التنمية تغييرات عكست إلى حد ما تلك التحويلات وأدت إلى تغيير مفهوم التنمية الذي أصبح أكثر عمقا وشمولا، إضافة إلى فشل مجهودات التنمية في العالم الثالث وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة الغربية في السبعينات من القرن العشرين. تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يركّز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة، وبهذا توسع مفهوم التنمية لتشمل أهداف أخرى بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فبدأ الاهتمام بالإنسان ونوعية الحياة والمحافظة على منظومة الحياة التي يعيش فيها الإنسان ومنه يمكن رصد عدّة أنواع حديثة لمفهوم التنمية أهمها ما يلي:

أ-التنمية الاقتصادية:

قبل بروز مفهوم التنمية الاقتصادية كان الحديث عن مفهوم النمو الاقتصادي، وظلت قضية التنمية بمعنى تطوير الاقتصاد القومي، موضوعا ينتمي إلى دراسات الاقتصاديين وأبحاثهم

[1] – وحيدة بورغدة، المرجع السابق، ص30.

[2] – مجد الدين خمش، الدولة والتنمية في إطار العولمة، ط1، دار مجدلاوي، الأردن، 2004، ص23.

[3] – وحيدة بورغدة، المرجع السابق، ص31.

حتى جاء "**آدم سميث**" **A.Smith** قدّم كتابه الشهير " **بحث طبيعية وأسباب ثروة الأمم**" عام **1776** وحدّد عناصر التنمية في:[1]

*ضرورة إحداث تغيرات هيكلية تتمثل في القضاء على الإقطاع.

* وضع سياسات للتراكم تتمثل في الدعوة للادخار والهجوم على الإسراف.

* إحداث تقدّم تكتيكي يتمثل في تقسيم العمل.

* ضرورة وجود سياسة اقتصادية تقوم على إطلاق حرية رجال الأعمال ومنها صلاحية رفع عملية الإنتاج والاقتصاد القومي.

وعلى العموم يتمحور تعريف التنمية الاقتصادية حول اعتبارها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج.[2]

ويعرّفها:"صلاح الدين نامق" بأنّها " عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد، يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد ساكن إلى اقتصاد متحرك، يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، أنّها عملية التغيير بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من أبعاد، أي أنّها تغيّر اقتصادي واجتماعي وسياسي، يؤدي في النهاية إلى تغييرات جذرية كلية في المجتمع".[3]

ب- التنمية الاجتماعية:

وهي التنمية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية[4] فهي تلك التنمية التي تسعى للارتقاء بالجانب الاجتماعي للأفراد وتحسين مستويات معيشتهم وهذا بتبني سياسات اجتماعية مناسبة.

ويعرّفها" **عبد الوهاب إبراهيم**" بأنّها " وسائل لتغيير الواقع الاجتماعي عما هو عليه الآن وذلك في اتجاه محدد هو خلق المجتمع الصناعي الحديث".[5]

---

[1] – يوسف زدام، المرجع السابق.ص52

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص17.

[3] – مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص6.

[4] – نصر عارف، مفهوم التنمية، المرجع السابق.

[5] – يوسف زدان، المرجع السابق، ص53.

ج- التنمية السياسية:

وهي التنمية التي تتوخى تطوير النظام السياسي القائم، أو استحداث نظام سياسي عصري بديل يسمح بالمشاركة، وهي بذلك لا تصدر من فراغ بل يخطط لها استنادا إلى نسق إيديولوجي معيّن أو إطار فكري محدّد لتحقيق أهداف وقيم معينة.

التنمية السياسية هي عملية تهدف لتطبيق مداخل ومتطورات التنمية الاجتماعية والثقافية على الجانب السياسي باعتباره يشكّل أحد جوانبها الرئيسية، وعلى هذا الأساس فإنّ كل عمل تنموي في هذا المجال يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن آراء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع، بحيث يعتمد على الديمقراطية المنهجية، وتحفيز المشاركة وحل المشكلات ومواجهة المتغيرات أسلوبا، وفي الوقت نفسه يعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرار، وأسلوب متابعته بدقة وفعالية، كل هذا بشكل عام يؤدي إلى تحسين صورة النظام داخليا وخارجيا، ويؤدي إلى الارتقاء به مع الوعي بكل ما من شأنه ألا يتعارض مع الوضع التاريخي والمعاصر للمجتمع.[1]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة تلبي حاجات الحاضر والمستقبل للأجيال من حيث التطور وتدخل التنمية في النظام الاقتصادي والحيوي والاجتماعي لتنمية البشرية .

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة من أواخر القرن الماضي، ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدّم والمتخلّف وكيفية الموازنة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى، وكان بداية الاهتمام بالمصطلح له ابعاد اقتصادية، ثمّ بدا استخدام مصطلح التنمية المستدامة ينتشر بسرعة وقد مهدّت العديد من المناسبات والتقارير تجاه تطوير مفهوم التنمية المستدامة ومنها:[2]

---

[1] – عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية، دار المعرفة، الإسكندرية، 1988، ص43،44.

[2] – عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة. التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مركز التميّز للمنظمات غير الحكومية، وثيقة رقم 29،7يوليو 2002:

(https://www.mngoce.org./content/nseer.doc) (17-06-2020).

مؤتمر" ستوكهولم حول البيئة الإنسانية عام 1971 الذي ناقش لأوّل مرة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم.[1]

*تقرير حدود النمو(Meadows 1972).

* التقرير الأمريكي العالمي(Barmey1980).

*الإستراتيجية الدولية للحفاظ على الطبيعة(WCN/UCN 1980).

*تقرير التنمية المستدامة للغلاف الجوي(Clark and Munn 1986).

وفي عام 1987 صدر تقرير من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة" غروهالم برونتلاند" Grohalm Brontland بعنوان " مستقبلنا المشترك"[2]، حيث تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي بذلك تعتبر أوّل من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي حيث عرّفت المصطلح بأنّه " التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".[3]

وقد أوضح التقرير أنّ الأنماط الإنمائية المعمول بها في دول الشمال والجنوب لا تستوي في شروط الاستدامة، وأنّها حتى ولو كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر فهي عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنّها تتم على حساب الأجيال القادمة.[4]

لقد تعددت التعريفات لهذا المفهوم، فلقد عرّفها قاموس " **ويبستر**" على أنّها " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون استنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا".

وقد عرفت أيضا " بأنّها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي وعليه فالتنمية المستدامة تتألف من ثلاث عناصر رئيسية:[5]

---

[1] – عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، العدد167، لبنان، 1999، ص94.

[2] – سنوسي خنيش، الأبعاد الإستراتيجية لإدارة حماية البيئة الدولية والإقليمية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، العدد01، جوان 2008، ص16.

[3] – بحث حول التنمية المستدامة(20-06-2020) (https://www.educdz.com/montada).

[4] – محمد فائز بوشدوت، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003، ض125.

[5] – نوازد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، عدد25، نوفمبر 2005:

(https://www.ulum.nl) (21-06-2020).

أ-**العنصر الاقتصادي:** ويقضي بزيادة رفاه المجتمع والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

ب- **العنصر الاجتماعي:** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس، واحترام حقوق الإنسان.

ج- **العنصر البيئي:** يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظام الإيكولوجي والنهوض بها.

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستشف أهم عناصر التنمية المستدامة:

*ثبات عدد السكان.

* أشكال جديدة من التكنولوجيا.

* الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية.

* تقليل النفايات ومنع التلوث.

* الإدارة المتكاملة للنظم البيئية.

* تحسين اقتصاد السوق.[1]

إنّ العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدّت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة:

أ-استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وهو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي دون وجود تأثيرات متعاكسة بينها.

ب- المشاركة الشعبية: والتي هي شكل من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المستدامة ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل.

ج- مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية.

د- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

هـ- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

[1] – دوجلاس موستيش، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

الفرع الثاني : أبعاد التنمية المستدامة

لقد حدّد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة **بجوهانسبورغ 2002** الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة بثلاثة عناصر:

أ-**البعد الاقتصادي:** تحتل التنمية الاقتصادية مكانة هامة سياسيا واجتماعيا وهي تنطوي على ثلاث عناصر أساسية: تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة[1]، ويراد منها تحسين مستوى الرفاهية للإنسان، فالنظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معيّن قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.[2]

ب- **البعد البيئي:** البيئة كمصطلح واسع المدلول يشمل كل شيء يحيط بالإنسان وقد عرّفها مؤتمر الأمم المتحدة للهيئة الإنسانية الذي عقد في **ستوكهولم 1972** بأنّها " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت وفي مكان ما لإشباع رغبات الإنسان وتطلعاته".[3]

ويركز هذا البعد على حماية وسلامة النظم البيئية، وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، استخدام التكنولوجيا النظيفة، وتحقيق التنوع البيولوجي والمحافظة على تنوع الأحياء.

ج- **البعد الاجتماعي:** التنمية الاجتماعية هي زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية ،يكون النظام مستداما اجتماعيا إذا حقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة السياسية.

إنّ تشابك هذه الأبعاد أدى إلى اختلاف النظر إلى التنمية المستدامة حسب زاوية المقاربة. فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية، والبيئيون يركزون على أهمية الحماية

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص274.

[2] – بدر وردام، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، ص3:
(http://www.maroc.ecologie.net/article.php3) (21-06-2020)

[3] – بحث حول التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص7.

الطبيعية، ويركز الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية لهذا جاء في توصية الأمم المتحدة أنّ دعم وتحقيق التنمية المستدامة يكون من خلال:[1]

1-المحافظة على البيئة.

2- احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3- حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

4- تعزيز قدرات جميع الدول على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والأقليات.

5- مكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

6- السماح بمشاركة جميع المواطنين في العملية السياسية.

7- حرية الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي.

الفرع الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

إنّ التفكير بالديمومة أدى إلى تطوير أدوات قياس التنمية والتي كانت لفترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينات استكملت صياغة مؤشرات التنمية المستدامة اين شملت الأبعاد البيئة، الاجتماعية والاقتصادية وتسمى عادة بمؤشرات " الضغط والحالة والاستجابة".

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية ،على رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة " لجنة التنمية المستدامة" المنبثق عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشرا مصنفا إلى ثلاثة أنواع رئيسة: اقتصادية، اجتماعية، بيئية:[2]

[1] – الأمم المتحدة، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية:
(http://www.un.org/arabic/milliniulgools/a-res-55-2.htm) (21-06-2020)

[2] – بحث حول التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص8.

أولا-المؤشرات الاجتماعية:

أ- **المساواة الاجتماعية:** وهي تمثّل نوعية الحياة المشتركة العامة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة في توزيع الموارد، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة، وقد تمّ اختيار مؤشرين لقياس المساواة الاجتماعية هما:[1] **الفقر** الذي يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، **ونسبة السكان العاطلين** عن العمل من السكان في سن العمل.

ب-**المساواة من النوع الاجتماعي:** ويتم قياسها من خلال حساب مقارنة بمعدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

ج-**الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة حيث أنّ تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة[2]، أمّا المؤشرات الرئيسية للصحة فهي حالة التغذية، الوفاة، الإصحاح، الرعاية الصحية.[3]

د-التعليم: هو من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي المحقق في أي مجتمع، أمّا مؤشرات التعليم فهي: مستوى التعليم، ومحو الأمية.

هـ-السكن: ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين.

و-النمو السكاني: إيجاد حالة توازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة.

ز-**الأمن:** يتمثل في تحقيق الأمن الاجتماعي للناس وحمايتهم من مختلف أنواع الجريمة ويتم قياسه من خلال عدد الجرائم المرتكبة كل 100 ألف شخص.

---

[1] - مؤشرات التنمية المستدامة:

(http://www.djelfa.info/vd/archive/mdex.php/t.44318.htmp) (21-06-2009)

[2] - فلاح حسين شفيع، التنمية المستدامة:

(http://www.iraqstudent.net/detail.php? Necrd I-697) (19-06-2020)

[3] - أحمد سعيد أحمد، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة:

(http://www.zome.biomaegupt.org/hiaa/show.t hread.g.php.t) (15-06-2020)

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية:

أ-التنمية الاقتصادية:

وتتعلق بالأسس التي تم بموجبها توزيع الثروات داخل المجتمع وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية وتتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية في: الأداء الاقتصادي، التبادل التجاري بالتصدير والاستيراد والوضع المالي الذي يقاس بحجم الديون والمساعدات الخارجية.

ب- أنماط الاستهلاك والإنتاج:

وتتمثل هذه الأنماط الأساليب المتبعة في طريقة الإنتاج وتأثيرها في استنزاف الموارد الطبيعية، أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية فهي: استهلاك المادة، استخدام الطاقة، إنتاج وإدارة النفايات، النقل والمواصلات.

ثالثا: المؤشرات البيئية:

أ-الغلاف الجوي: يشمل كذلك التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء ومدى تأثيرها على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية: التغير المناخي، ترقق طبقة الأوزون، نوعية الهواء.

ب-الأراضي: وهي قضية معقدة وتتعلق بطرق ووسائل استخدام الأراضي لذا فإنّ أهم مؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي: الزراعة، الغابات، التصحر.

ج- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: وذلك بغرض حمايتها من التلوث المتعدد وأهم المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية هي: المناطق الساحلية، مصائد الأسماك.

د- المياه العذبة: تتعلق بكيفية حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف في الاستخدام وذلك لأهميتها للحياة البشرية وتحقيق التنمية المستدامة ويتم قياسها من خلال: نوعية وكمية المياه.

هـ-التنوع الحيوي: وذلك بالحفاظ على حياة النباتات والحيوانات الموجودة في الطبيعة من الاستخدام المفرط يعتبر شرطا لاستدامة التنمية ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال: مؤشر الأنظمة البيئية، أنواع الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

الفرع الرابع : التنمية المستدامة في الصكوك الدولية

اولا :مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية(مؤتمر ستوكهولم):

وعقد في ستوكهولم بالسويد 5-16 جوان 1972 ويعتبر أكبر تجمّع دولي لبحث مشاكل البيئة اشترك فيه 114 دولة إلى ممثلو عدد ضخم من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية انتهى المؤتمر إلى وضع جملة من التوصيات أهمها: إنشاء صندوق خاص لتمويل مشروعات البيئة، ودعوة الحكومات إلى بذل الجهود لحماية البيئة من التلوث.

ثانيا: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريوديجانيرو(قمة الأرض):

انعقد في الفترة ما بين 3-13 جوان 1992 بالبرازيل بهدف حماية الأرض من الكوارث البيئية ضمّ ممثلي 178 دولة وأكثر من مئة من رؤساء الدول والحكومات وتمّ خلال المؤتمر تحوّل مفهوم التنمية المستدامة من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي لهذا أطلق عليها "التنمية المتوافقة بيئيا" وقد نتجت عن المؤتمر المواثيق والاتفاقيات الدولية الآتية:

أ-إعلان ريو للبيئة والتنمية أو أجندة القرن الحادي والعشرين Agenda 21:

وتضمّن 27 بندا تهدف كلها إلى إقامة مشاركة عالمية جديدة وعادلة وعلى عقد اتفاقيات دولية تحمي سلامة النظام العالمي للبيئة والبيئة وتمّ الاتفاق حول أولوية الإنسان واعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستديمة.[1]

ب- الاتفاقية العامة بشأن التغير المناخي: تهدف الاتفاقية أساسا إلى تثبيت الغازات الدفينة في الغلاف الجوي والدعوة إلى استعمال التكنولوجيات الملائمة والخالية من هذه الغازات.

ج- اتفاقية التنوع الحيوي أو البيولوجي وإعلان المبادئ الخاص بالغابات: تضع هذه الاتفاقية القواعد العامة للحفاظ على التنوع الحيوي أو البيولوجي واستخدامه بطرق رشيدة لحماية الكائنات المهددة بالانقراض.

لقد أنشأ مؤتمر **ريو ديجانيرو** مؤسسات عدّة لتعزيز التنفيذ الشامل والمزيد من التطوير لجدول الأعمال 21 وأهم هذه المؤسسات: " لجنة التنمية المستدامة"(CSD) بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي يناط بها إجراء استعراض والتقييم

[1] – كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005، ص4:

(http://www.uluminsania.net) (15-06-2020).

الشاملين للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية[1] ومرفق البيئة العالمية(GEF) اللذين يعملا جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتزايد خطورة التطورات البيئية(التغير المناخي) نتيجة التقدم الصناعي والكثافة العالية ما أدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية وطبيعية مثل: تلوث المياه، تلوث الهواء، ارتفاع درجة حرارة الأرض.

ثالثا : مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ:

عقد في جنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002 وجاء لإضفاء الطابع الإلزامي على القرارات المتخذة سابقا كما نصّ على إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية وتمّ في الإعلان السياسي للمؤتمر التأكيد على الالتزام بعدّة جوانب أهمها:

-الالتزام بالتنمية المستدامة لإقامة مجتمع عالمي إنساني.

- تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وتعزيز التنسيق بين الهيئات الدولية والحكومية بشأن قضايا المياه.[2]

ولقد تضمنت الخطة التنفيذية لقمة جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة ما يلي:

-تغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة.

- حماية وإدارة الموارد الطبيعية في ظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.[3]

وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرة غير أنّها لا يمكن أن تكون بمثابة البديل عن دور حكومات الدول الصناعية الكبيرة في دعم التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة،

---

[1] - تقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: الدورة الثانية 2002، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص01:
(http://www.un.org.larabic/conferences/wssd/docs/second/A-conf 199.pc2.pdf) (15-06-2020).

[2] - بحث شامل حول التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص12:
(http://www.algerianhouse.com/mountada/showt hread.phpl=27329) (15-06-2020).

[3] - سنوسي خنيش، المرجع السابق، ص27.

خصوصا وأنّ التحذيرات الصادرة من بعض دعاة حماية البيئة، كانت تشكك وتضن ان هذه المبادرة محاولة من قبل دول الشمال الكبرى للتملص من العبء والمسؤولية تجاه قضايا البيئة.[1]

الفرع الخامس: التنمية المستدامة التحديات وسبل تذليلها :

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت "**إعلان ريو**" في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة إلا أنّه هناك بعض المعوقات والتحديات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة نذكر من أهمها:

-الفقر والناتج بالأساس عن عدم المساواة في توزيع الموارد وهي مسؤولية البلدان الغنية والفقيرة.

- الديون التي أهم المعوقات أمام نجاح خطط التنمية المستدامة.
- الحروب والنزاعات المسلحة التي تؤثر بشكل سلبي على البيئة وسلامتها.
- التضخم السكاني غير الرشيد وما ينجرّ عنه من تدهور الأحوال المعيشية.
- تدهور الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك.
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.
- إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدّم للدول النامية.
- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية.
- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا.
- نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة ويرتبط ذلك بنشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة.
- حماية التراث الحضاري باعتباره عنصر أساسي في التنمية المستدامة.

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة تلك العقبات والتحديات التركيز على تكامل استراتيجي بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والبشرية. فهناك ارتباط وثيقا فيما بين هذه الأبعاد المختلفة لأجل ذلك فإنّه من الضروري:

[1] – مها سراج الدين كامل، القمة العالمية للتنمية المستدامة: رؤية التحليلية، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 150، أكتوبر 2002، ص263.

-إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع تعزيز أنشطة البحث والتطوير واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

- إفساح المجال للأفراد للمشاركة في العملية التنموية وذلك من خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط والبرامج والاستفادة من الخدمات التي تقدّمها تنظيمات التنمية.

- مكافحة الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية وهذا بإجراء تغيير جوهري في السياسات الاقتصادية والتجارية في العالم وخاصة من النظام الرأسمالي.

- حماية المناخ العالمي من خلال تغيير سياسات الطاقة والنقل، وضرورة المصادقة العالمية على **بروتوكول كيوتو** الذي ترفض كل من الولايات المتحدة وأستراليا وكندا المصادقة عليه.[1]

- توفير الأمن الغذائي من خلال استدامة القطاع الزراعي باستعمال تقنيات أكثر فعالية و مردودية من ميدان الإنتاج الغذائي، وبالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، المادية والبشرية.[2]

- المساواة في النوع الاجتماعي: إذ تعدّ من أهم القضايا والتحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات ما بين الرجل والمرأة في المجتمع.

- إعطاء التنمية البشرية اهتماما أكبر فحاليا أصبح الحديث عن التنمية الإنسانية المستدامة[3]، فالتنمية الإنسانية ليست مجرد تنمية موارد بشرية أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس وإنما هي نهج أصل الإنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة للبشر والمؤسسات المجتمعية.[4]

- العمل على تقوية المؤسسات البيئية والمشاركة الشعبية لزيادة الوعي حول المخاطر البيئية وفي هذا الإطار تلعب المنظمات غير الحكومية منظمة سلام الأخضر Green peace، الصندوق الدولي للطبيعة WWF، أصدقاء الأرض FRIENDS OF EARTH، دورا مهما

---

[1] – محمد علي وردم، القضايا العشر التي تحدّد مستقبل التنمية في العالم:
(http://www.achewar.arg/de bat/ show.art.asp.aid=13160) (24-06-2020)

[2] – أحمد جابه، الأمن الغذائي والتنمية– حالة الجزائر– ، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد20، ديسمبر 2007، ص54.

[3] – بلقاسم ماضي، النفط الجزائري والتنمية الإنسانية المستدامة، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 22، سبتمبر2008، ص19.

[4] – نادر فرجاني، التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، العدد283، سبتمبر2002، ص18.

في تشكيل وعي بيئي بخصوص التنمية المستدامة كدور شبكة عمل المناخ(RAC) التي تتابع تنفيذ إجراءات بروتوكول طوكيو حول التغيّر المناخي.[1]

– وضع سياسات اقتصادية و بيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها.

– تعديل أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة.

– تقليص دور ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات وذلك بسبب أنشطتها التي تهدد سلامة البيئة، وهذا بوضع ميثاق يضع الأطر لتحميلها المسؤولية.

– تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة والعدالة الاجتماعية، يجب أن يتم هذا التغيير في ثلاثية: منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

[1] – فلاح حسين شفيع، التنمية المستدامة، المرجع السابق.

المبحث الثاني: السياق التاريخي والموضوعي لمبادرة النيباد

استهلت افريقيا القرن الحادي والعشرين بمبادرة جادة لدعم جهود حل المشكلات التي اوجدها الفقر والتخلف الاقتصادي ، أشهرها ثلاث مبادرات تبلورت جميعها لتعلن عن ميلاد مبادرة النيباد .[1] والتي كان الهدف من إنشائها الخروج بإفريقيا من دائرة التخلف الى قارة تتجسد فيها كافة التنمية المستدامة و من خلال هذا المبحث سنتناول أوضاع افريقيا من خلال المطلب الأول ، وتجسيد مبادرة النيباد في المطلب الثاني

المطلب الأول: أوضاع إفريقيا قبل مبادرة النيباد

نتطرّق في هذا المطلب إلى دراسة أهم المنظمات الاقليمية التي تتكون منها القارة الإفريقية[2] أولا المنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، وأهمّ الأحداث قبل مبادرة النيباد:

الفرع الاول: أوضاع إفريقيا في البيئة الدولية والاقليمية

أولا: الوضع الاقتصادي

---

[1] - بسعود حليمة ، إشكالية التنمية الاقتصادية في أفريقيا –بين القانون الدولي للتنمية وفعالية التعاون الدولي – اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في القانون العام ،جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ،2016–2017 ص294

[2] تقع القارة الإفريقية بين خطي دائرتي عرض (34.5%) شمالا خط الاستواء، عند الرأس الأبيض (37.5%) جنوب خط الاستواء عند رأس أغو لهاس، وبين خطي طول (17°) في السنغال، أي غربي القارة و(51°) شرقا عند رأس الهفون في الصومال في شرق القارة .

يحد القارة الإفريقية من الشمال البحر الأبيض المتوسط، يفصلها عن أوروبا شمالا ولكن أوروبا تقترب من إفريقيا عند مضيق جبل طارق، أمّا في الشمال الشرقي فتقترب من آسيا عند مضيق المندب، وفي الجنوب الشرقي تشرق القارة عن المحيط الهندي، بينما تطلّ غربا على المحيط الأطلسي ويبلغ متوسط ارتفاع القارة عن مستوى سطح البحر نحو (650م).

وهي ثاني قارة من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها حوالي (30.2) مليون كلم²، وتبلغ مساحة جزرها (620.000) كلم²، أما طول سواحلها فيبلغ نحو (30.50) كلم² ، وتمثّل القارة نحو (20%) من مساحة اليابس في العالم و (0.9 %) من مساحة الكرة الأرضية، وتتميّز بسهل ساحلي ضيّق، يبلغ عرضه في المتوسط نحو (32كلم)، ويتّسع هذا السهل في وسط موزامبيق ليبلغ عرضه (320كلم) عند مصب الزامبيري و (670كلم) في دلتا نهر النيجر، ويشرف (35 %) منها على البحار والمحيطات، أمّا الأقسام القارية البعيدة عن الساحل فتمثّل .(47 %)

يعتبر موقع القارة السمراء في العالم الأهم على الصعيد الجيوبوليتيكي كونها تتوسّط الممرات الملاحية فهي تطل على مواقع حساسة منها مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب مندب، رأس الرجاء الصالح بالإضافة إلى الجزر المحيطة بالقارة والمطلة على المحيط الأطلنطي الهندي، كما تعتبر همزة وصل بين قارات العالم المختلفة خصوصا الجزء الشمالي الشرقي للقارة، فهي تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا

بلغت الأزمة الاقتصادية في إفريقيا ذروتها، إذ ضرب الفقر أغلب أجزاء إفريقيا ولاسيما دول جنوب الصحراء، وفاقت معدلاته كافة مناطق العالم النامي بوجه عام، مثلا بوجود نسبة من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم لبعض دول إفريقيا مثل: رواندا، السنغال، النيجر، زامبيا، خلال الحقبة من (1980م/1995م) كانت (45.7%) (54%) (61%) (84.61%)، كما أدّى الانخفاض في متوسط معدل نمو الناتج المحلي في إفريقيا خلال فترة (1991م) إلى (1997م) الى تفاقم نسبة الديون الخارجية، كذلك التدهور الشديد في حالة التجارة وبالتالي انخفاض في متوسط الدخل الفردي، و تدنّي الأوضاع ومستويات المعيشة بشكل عام.[1]

ثانيا: الوضع السياسي والأمني :

لقد تعرّضت أنظمة الحكم في إفريقيا إلى الكثير من المشكلات ويعود السبب وراء ذلك إلى أنظمة الحكم نفسها، وهو ما أشار إليه الأمين عام للأمم المتحدة السابق "السيد كوفي أنان" في كلمته أمام منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية (2000م) بالقول "لقد أسأنا إدارة شؤوننا لعقود واليوم نحن نعاني من الآثار المتراكمة، ووجه أنان كلامه إلى القادة والرؤساء قائلا: أفهم من يستحق اللوم على معظم الكوارث التي تحدث في إفريقيا".[2]

ويقصد بقوله الى الاستعمار الذي نهب ثروات الدول الأفريقية وجعل افريقيا في تخلف عن الامم الاخرى حيث تأخر التنمية وكانت سبب في الحروب الاهلية التي دامت سنوات مما جعل هذه الدول تعيش في تخلف ومجاعة .

كما تعدّ الحروب الأهلية التي شهدتها القارة الإفريقية سببا من أسباب ضرورة إيجاد مخرج لأبناء القارة من هذه الحروب فالتقارير الدولية تؤكّد على أنّ إفريقيا من أكثر القارات في العالم اكتظاظا باللاجئين إذ بلغ عددهم حسب تقارير لمكتب الصليب الأحمر الدولي بالقاهرة حوالي (7.5) مليون لاجئ فضلا عن ما يناهز (1.3) مليون نازح مقابل (1.3) مليون لاجئ و(1.6) مليون نازح في أوربا ،ولقد وردت في تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث

[1] –أيمن السيد شبانة، الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي، دراسة مقارنة في مجموعة الباحثين، الاتحاد الإفريقي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001م، ص 108–109.

[2] – الاتحاد الإفريقي بين التطوير المؤسسي والاندماج الإقليمي، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات والبحوث والإستراتيجية، أبو ظبي، 1995م، ص 200.

السلام انّ إفريقيا قد احتلت في عام (1998م) المرتبة الأولى بوصفها المنطقة الأكثر خطورة في العالم، من حيث الحروب والنزاعات، من أبرز الدول التي تعاني من مشكلة اللاجئين هم: الصومال–السودان–الكونغو الديمقراطية– هناك (08) ملايين لاجئ إفريقي. [1]

كما شهدت القارة (16) صراعا داخليا من ضمن (35) صراعا من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف التسعينات، وظلت إفريقيا تستأثر بأكبر عدد من الصراعات الداخلية عامي (1998م) و (1999م) على مستوى العالم، وعددها (25) داخليا وفي عقد التسعينات توفي ما بين اثنين إلى أربعة ملايين قتيل في تلك الصراعات.[2]

ثالثا: أزمة الديون

تفاقمت الديون الإفريقية في العقدين السابقين بشكل أثار المخاوف في إمكانية سداد الدول الإفريقية لها، حيث زادت الديون الخارجية للدول الإفريقية من حوالي (350) مليار دولار أمريكي عام (1998م)، بما يمثّل (65%) من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وعجزت الدول عن تسديد فوائد الدين على رغم مختلف الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة، حيث قدّرت خدمة الدين بحول (31%) من صادراتها للسلع والخدمات.

وتزداد خطورة القضية مع انهيار أسعار السلع الأساسية والتي تعتمد عليها أغلب الدول الإفريقية بشكل أساسي، حيث تمثّل سلعة واحدة في بعض الأحيان أكثر من (50) عائد التصدير.[3]

الفرع الثاني: علاقات إفريقيا مع العالم

أدّى انهيار نظام الثنائية القطبية– الذي ميّز النظام السياسي الدولي من (1945م) إلى (1989م)– إلى حدوث الكثير من التغيّرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي ألقت بآثارها على دول العالم كافة ولاسيما تلك التي ليس لها تأثير في عملية التغيّرات التي أصابت العالم، ومنها بلدان القارة الإفريقية، وصار من المؤكد أن يكون دور القارة مهمّشا بعدما

[1] –أسماء حني، (مبادرة النيباد وآثارها على القارة الإفريقية)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية، قسم علوم إنسانية، تخصص تاريخ معاصر، قطب شتمة قسنطينة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017، ص 15.

[2] – أسماء حني، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] – هالة جمال ثابت، (الفقر في إفريقيا ....خصوصيته وإستراتيجية اختزاله) مجلة قراءات إفريقية، العدد الثاني، شعبان 1426هـ/ سبتمبر 2005م، ص 5.

استفادة خلال الحرب الباردة من التناقضات بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وضمنت مساندة هذا الطرف.[1]

كما إنّه من المعروف أنّ الكثير من الدول الإفريقية تعتمد على المساعدات الخارجية ولاسيما من المؤسسات المالية العالمية والدول المانحة، فمنذ بداية التسعينات من القرن العشرين قلّت المساعدات وصارت مرتبطة بعد هيمنة القطب الواحد بتبنّى قيم الرأسمالية والليبرالية، أصبحت هذه القيم شرطا أساسيا لتقديم المساعدات وهذا يعني انكشاف دول القارة سياسيا وأمنيا.[2]

و ضمن دور الأمم المتحدة ولاسيما في مجال تسوية النزاعات التي تشهدها القارة الإفريقية وتهيئة عوامل التنمية، وتعدّ دول إفريقيا من بين أكثر دول العالم حاجة لدور فاعل للمنظمة الاممية في هذين المجالين.[3]

الفرع الثالث: المنظمات الاقليمية الرئيسية للقارة الإفريقية

أولا: منظمة الوحدة الإفريقية

يؤرّخ لبداية مسيرة الوحدة الإفريقية منذ أواخر القرن التاسع عشر عصر الصراعات الاستعمارية والتكالب على القارة الإفريقية، وبلوغ الظلم الاجتماعي قمته سواء لشعوب المستعمرة الإفريقية أو الرقيق الذين نقلوا بالملايين إلى أوروبا وأمريكا حيث يتقاضون أرخص الأجور ولا يحصلون على أدنى الحقوق نتيجة لهذا ظهرت شرارات الحركات الحدودية خارج القارة تنادي إلى تعبئة شاملة لتغيير الأوضاع القائمة وتدعوا إلى عودة إفريقيا.[4]فبرزت عدة مؤتمرات مهدت لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، اهمها:

1- مؤتمر الشعوب الإفريقية أكرا غانا (5/13/ديسمبر 1958م) اجتمع أكثر من ثلاث مائة مندوب يمثلون (62) هيئة شعبية في إفريقيا، وكانت انتصارات المتتالية التي أحرزتها الشعوب

[1] – هالة جمال ثابت ، مرجع سابق، ص 31.

[2] –المرجع نفسه، ص 47.

[3] – المرجع نفسه، ص 32.

[4] – عمر حمد الرعصي، (التطوّر التاريخي لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي)، مجلة قاريونس العلمية، العدد الثالث والرابع، السنة الثالث وعشرون، 2010م، ص 6.

الإفريقية في كفاحها خلال السنوات القليلة السابقة للمؤتمر حافزا لنجاح المؤتمر، وتقرر أن يكون للمؤتمر سكرتارية دائمة في أكرى تتابع تنفيذ قراراته.[1]

2- مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني: تونس (1960م)، عقد بتونس وكان امتدادا لمؤتمر أكرا إذ حظره ممثلي النقابات والأحزاب السياسية المختلفة بالقارة وناقش التطورات التي عرفتها القارة منذ لقاء أكرا وما تمّ تنفيذه من توصيات، صدر عن مؤتمر بيان صحفي دعا فيه إلى الوحدة بين الشعوب الإفريقية لتواجه إفريقيا مشاكلها بيد واحدة.[2]

3- مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث: القاهرة (1961م)، عدّ هذا المؤتمر أهمّ المؤتمرات التي عقدتها المنظمات السياسية والنقابية الإفريقية من أجل وحدة إفريقيا وتأتي هذه الأهمية من أهمية المكان الذي انعقد فيه المؤتمر والدور الكبير الذي شكلته القاهرة وجمال عبد الناصر في حركة التحرر العربية والإفريقية[3] والعالمية، من توصياته نجد:

- الدعوة إلى تصفية الاستعمار وقواعده في إفريقيا.
- دعوة جميع الدول الإفريقية المستقلة بضرورة دعم الشعوب الإفريقية التي لا زالت في مرحلة الكفاح ضد الاستعمار لنيل استقلالها.

ثالثا: المؤتمرات المنعقدة خارج القارة

1-مؤتمر باريس (1919م):

عقد هذا المؤتمر تحت شعار إفريقيا للأفارقة وقد حضره (57) مندوبا وكان الهدف منه هو:

- المطالبة بحق الإفريقيين في الاشتراك في الحكم/ خروج عن التبعية للدول المستعمرة.
- مبدأ تقرير المصير/ أن تكون إفريقيا تحت حكم أهلها/ دعاة للوحدة الإفريقية.

2- مؤتمر لندن وبروكسل (1921م):

حضر هذا المؤتمر (103) مندوبا يمثلون الأحزاب السياسية كان من بينهم (41) إفريقيا طالبوا بالحكم الذاتي المحلي لأصحاب الجماعات المتأخرة الذي يؤدي إلى الحكم الذاتي

[1] - عبد الله الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط2، 2002م، ص 434.

[2] - عمر حمد البرعصي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] - محمد أبو الفتوح خياط، الوحدة الإفريقية، دار المعارف، مصر، 1965م، ص 25.

الكامل، وكان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو المساواة المطلقة بين الأجناس– الدعوة ضد التمييز العنصري الذي تمارسه الدول الغربية ضد سكان المستعمرات.[1]

رابعا: مبادئ المنظمة وأهدافها:

–وقد تضمن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية مبادئ واهداف المنظمة ، وهي :

* حق الشعوب في تقرير مصيرها باعتبار الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهداف سامية لتحقيق الآمال المشروعة للشعوب الإفريقية.

* وجوب وضع الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة الشعوب الإفريقية في جميع أوجه النشاط الإنساني.

* القضاء على الاستعمار سواء القديم أو الجديد في جميع أشكاله.

* الارتقاء بالقارة إلى المكانة التي تليق بها في ساحة صنع القرار الدولي.

* توطيد أسس التضامن بين البلدان والشعوب الإفريقية.

* تكريس الجهود لتقدّم إفريقيا الشامل.

* السعي للقضاء على أشكال التخلّف الإداري والاقتصادي.[2]

ثانيا: الاتحاد الإفريقي:

تمّ التوقيع على القانون التأسيس للاتحاد الإفريقي، وتبنيه بالاجتماع في مؤتمر سرت الثاني (القمة الاستثنائية) التي انعقدت في مارس (2001م)، واتخذت القمة السابعة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية، التي عقدت في العاصمة الزامبية لوسكا في 9 و11 يوليه 2001. القرارات الخاصة بتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، صادقت ست وثلاثون دولة في الدورة الثامنة والثلاثين على إنشاء هذا الاتحاد بديلا لمنظمة الوحدة الإفريقية.[3]

– أجهزة وآليات الإتحاد الإفريقي:

---

[1] –المختار الطاهر كرفاع، (فكرة الوحدة الإفريقية وتطوّرها التاريخي)، مجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد 15، 2013م، ص 140.

[2] – إبراهيم الدية المختار، نوال صافي، (دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن القاري– دراسة حالة الصومال)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: سياسة جنائية وعقابية، جامعة العربي التبسي– تبسة– الجزائر، 2015م/2016م، ص 46.

[3] – مهدي دهب حسن دهب (الاتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي في إفريقيا: الواقع والمأمول)، دراسات إفريقية، ص 30.

نصّت المادة الخامسة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي على أن يكون للإتحاد الأجهزة والآليات التالية:

1-مؤتمر الإتحاد.

2- المجلس التنفيذي.

3- برلمان عموم إفريقيا.

4- محكمة العدل.

5- اللجنة.

6- لجنة الممثلين الدائمين.

7-اللجان الفنية المتخصصة.

8- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

9- المؤسسات المالية.

10- أيّ أجهزة قد يقرر المؤتمر إنشائها.[1]

ويعمل الاتحاد الافريقي على تجسيد الاهداف التالية :

* تحقيق وحدة و تضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.

* الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

* تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

* تعزيز حماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

* تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الراشد.[2]

أما مبادئ الإتحاد الإفريقي فهي:

-مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الإتحاد.

- مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الإتحاد.

-وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.

- التعايش السلمي بين دول الأعضاء في الإتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن.

---

[1] - ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وثيقة القانون التأسيس للإتحاد الإفريقي المادة (03) لومي، 10، 12 جويلية 2000م، ، ص 10، 11، 12.

[2] - المرجع نفسه، ص 5، 6.

– احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

– إدانة ورفض التغيّرات غير الدستورية للحكومات.[1]

– نلاحظ مما سبق أنّ القارة الإفريقية تعرّضت لعدّة ضغوطات وصراعات سواء كانت داخلية أو خارجية ممّا جعلها تعيش في دوامة أو دائرة مغلقة لم تستطع الخروج منها خاصة أنّ معظم دولها كانت مستعمرة لذا لم تستطع إيجاد الحلول مما تعرّضت للحرمان والتهميش والهجرة والحروب الأهلية المتكررة من أجل حفظ البقاء.

المطلب الثاني: تجسيد مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا النيباد

نتطرق في هذا المطلب إلى تجسيد مبادرة النيباد التي جاءت في سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة من سوء التغذية والقهر وانعدام الأمن، حيث جاءت بعدّة حلول لمساعدة الدول الإفريقية في التنمية المستدامة والحكم الراشد والديمقراطية.

الفرع الأول: نبذة تعريفية عن مبادرة

هو مفهوم ليس بعربي فهو ذو أصل إنجليزي: New partnership for Africas developement والتي تعني بالعربية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وهي عهد قطعة قادة إفريقيا يستند إلى رؤية مشتركة وإلى إقناع راسخ بأنّ واجبهم يتبلور في استئصال الفقر في بلدانهم وفي الوقت نفسه في مشاركة فعالة في الاقتصاد العالمي وفي الحياة السياسية.[2]

كما تعرف مجلة إفريقيا قارتنا النيباد: على أنّه: مبادرة استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخلصها من التخلف وتعزيز التنمية والنهوض بالاقتصاد والاستثمار في الشعوب الإفريقية، ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية المتمثلة في الفقر واستمرار التهميش، مما يؤدي إلى تصميم هيكل متكامل للتنمية الاجتماعية الإفريقية و الاقتصادية.[3]

---

[1] – ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وثيقة القانون التأسيس للإتحاد الإفريقي المادة (04)يومي، 10، 12 جويلية 2000م، ص 6، 7.

[2] – الشفيع محمد المكي، (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد)، مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ذو الحجة 1427هـ يناير 2007م، ص 11.

[3] – (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا)، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، أفريل 2004م، ص 1.

كما يعرّف قاموس New Webster: الشراكة بأنّها رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم، وقد استنبط Kolozow بعض الشروط لنجاح الشراكة:

1- توفّر ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة تشجّع القيادة ومشاركة المواطنين في أنشطة الشراكة ذات الاهتمام التنموي بعيد المدى.[1]

2- وجود تطوّر مجتمعي مشترك وواقعي للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف للمجتمع، وفهم مشترك لإمكانيات المنطقة المراد تنميتها.

3- الاستمرارية في السياسات المتعلقة بالشراكة، بما فيها القدرة على التكيّف مع الظروف المتغيّرة.

كما يعرّف المركز الديموغرافي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية النيباد: بأنهاإحدى المحاولات الجادة لتنمية القارة الإفريقية والقضاء على الفقر، من خلال الشراكة مع المجتمع الدولي والشراكة الإقليمية على المستوى الدولي وعلى مستوى التكتلات الاقتصادية الموجودة داخل القارة الإفريقية.

كما نجد تعريف دالع وهيبة حول طبيعة مبادرة النيباد فهي تعرّفها على أنّها: مبادرة جاءت في سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، وهي مبادرة تمّ اقتراحها من قبل رؤساء خمس دول إفريقية هم:

الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس النيجيري أوليغون أبو سانجو، وهي عبارة عن خطة عمل، مفصّلة للخروج بالقارة الإفريقية، نأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول إفريقيا.[2]

الفرع الثاني: نشأة مبادرة النيباد وتكوينها

أولا: في مطلع الألفية الجديدة تعهّد رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بواسطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا بتحمّل مسؤولية مستقبل قارتهم وإقامة علاقة جديدة مع شركائهم الثنائيين

[1] – أمينة فلاح، (دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010م، ص 27.

[2] – وهيبة دالع، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي النيباد، كآلية للتنمية الشاملة، مقال، ص 02.

في التنمية المتبادلة، حيث عقدت في جويلية (2001م) بلوساكا، لكن أصلها يعود إلى إقرارها النهائي في أكتوبر (2001م) إذ تضم (05) دول وهي الجزائر– السنغال– جنوب إفريقيا– مصر– نيجيريا– فهي تعود إلى ثلاث مبادرات قام بها الرؤساء الخمسة.[1]

أول مبادرة: أطلقها الرئيسان الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ورئيس جنوب إفريقيا ثابوب ميكي والنيجيري أوليجون أبوسا نجو إذ عرفت باسم برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا، حيث يظهر الالتزام الذي أبداه القادة الأفارقة بضرورة العمل على تنمية إفريقيا من خلال تبني مسؤولية الاقتصاد المستدامة للقارة أواخر عام (2000م)، بالعاصمة الجزائرية، حيث كلّف رئيس جنوب إفريقيا والرئيس النيجيري طرفا في رفع انشغالات الجنوب إلى مجموعة (G8) والمؤسسات المالية الدولية باعتبار أنّ مخطط هذه الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا تمّ التركيز على مبدأ المشاركة حيث تمّ تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها أولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا ومعلومات الاتصالات وتعزيز الأمن، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثاني مبادرة: التي أطلقها الرئيس السنغالي عبد الله واد أعدت بواسطة مخطط أومغا OMEA PLAN التي أعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في باوندي في جانفي (2001م) حيث تركّز هذه المبادرة على أهمّ الميادين والقطاعات التي يجب أن توفّرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة منها التجارية، والاندماج في التجارة العالمية والتصدير، والمشاركة في تطوير الاقتصاد العالمي.[2]

وقد رحّب القادة الأفارقة في قمة سرت الاستثنائية المنعقدة في مارس (2001م) بالوثيقتين (MAP) و(OMéGA) وتقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين

[1] –الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات ودور الأونكتاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية الدورة الخامسة والخمسون، مذكرة أعدتها الأمانة الأونكتاد، 2012، ص 2.

[2] – فوزية خدام كرم عزيز، النيباد، توجه جديد للتنمية في إفريقيا، جامعة بغداد، 1433هـ، ص 427.

وتعبّر عن موقف إفريقي موحّد تجاه القضايا الملحّة وتمّ وضع مصر والسنغال على لجنة التسيير التي تضم دول العالم الثالث.[1]

المبادرة الثالثة:

لقد تغيّرت التسمية من المبادرة الإفريقية الجديدة إلى "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، وقد وقف خلال الإجتماع الافتتاحي للجنة الرؤساء الدول أو الحكومات من أجل تنفيذ المبادرة ومتابعتها، المنعقد يوم 23 أكتوبر 2001م بأبوجا (نيجيريا) كما جاء في توطئة وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا الصادرة بأبوجا أكتوبر 2001م بأنّ النيباد هي تعهّد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة السياسية العالمية، وتمّ تقسيم مهام مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في مجموعات إقليمية كما يلي:

المجموعة الأولى: جنوب إفريقيا مع الإتحاد الإفريقي في مجال قضايا السلم والأمن.

المجموعة الثانية: الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في مجال الحكم الجيد للاقتصاد والمشروعات.

المجموعة الثالثة: لمصر والاتحاد الإفريقي في مجال الزراعة والنفاذ على الأسواق الدولية.[2]

المجموعة الرابعة: نيجيريا مع بنك التنمية الإفريقية في مجال البنية الأساسية.[3]

ثمّ كانت المبادرة التالية والتي عرفت بالتعاهد لإنعاش إفريقيا التي صاغتها سكرتارية اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر (2001م)، وطرحتها في ماي (2001م)،

[1] – الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، البيان الافتتاحي للسيد ك.ي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية، أمام الاجتماع للجنة التنفيذية التحضيرية الجامعة، الاجتماع التاسع لفرقة الخبراء الحكومي الدولي بالجزائر، 2004/05/02م.

[2] – بلال بوجمعة، (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا)، دراسات إفريقية، العدد 58، ديسمبر 2017م، ربيع الأول 1438هـ، ص 45،46.

[3] – بلال بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

وتم دمج المبادرات الثلاثة في صيغة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة هي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا المعروفة بالنيباد.[1]

الفرع الثالث: هياكل وآليات مبادرة النيباد

أ- هيكلية النيباد : تتكون من أربعة **هياكل أساسية** هي:

1- قمة رؤساء وحكومات دول الإتحاد الإفريقي: وريث منظمة الوحدة الإفريقية أعلى سلطة لإنفاذ إستراتيجية النيباد، مقرها مدينة مدراند في جنوب إفريقيا، حيث تتكون من (20) دولة إفريقية وتجمع (03) مرات في السنة.[2]

2- لجنة التنفيذ والمتابعة: المكونة من (15) رئيسا وهي مسؤولة عن إعداد التقارير الخاصة بتطورات المبادرة وتقديمها خلال القمم الإفريقية وتتولى هذه اللجنة إقرار السياسات ، تحديد الأولويات ،واعتماد برنامج العمل الخاص بالمبادرة، والعمل على تقييم وتحليل اللجنة وإقرار ما يلزم بشأنها.[3]

3- لجنة التسيير: المكونة من ممثلين قام بتعيينهم رؤساء الدول الخمسة التي أعلنت المبادرة وتقوم بالعمل على ضمان تنفيذ برامج العمل ومراجعة أعمال السكرتارية، واعتماد الشروط التفصيلية والمواصفات للمشروعات والبرامج المحددة، والقيام بالتشاور والتباحث مع الدول الإفريقية وشركاء التنمية الإفريقية حول المشروعات.[4]

4- السكرتارية: تتكون من هيئة عاملين في مكتب يتشكل لهذا الغرض ومقره بريتوريا في جنوب إفريقيا ووظيفتها هي التنظيم والإعداد وتقديم الدعم الإداري والمساندة الإدارية لأعمال لجنة التسيير.[5]

---

[1] – رواية توفيق، دول الشمال الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، ص 313.

[2] –أسماء حني، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3] –العايب سليم ، (الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، الشعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2010م/2011م، ص 33.

[4] – الشفيع محمد المكي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[5] – (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا)، مرجع سبق ذكره، ص 3.

ب- كيفية التنفيذ وآلياته:

ما يميّز الشراكة الجديدة النيباد عن غيرها من المبادرات في إفريقيا حرصه على إقامة آليات واضحة للعمل على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها، وقد تضمنت الوثيقة مبادئ وأسس متعلقة بالجوانب التنفيذية للمبادرة، وتتلخص في أربعة عناصر هي:

-إعداد مجموعة من البرامج ذات الأهمية العاجلة، لكي يتمّ وضعها موضع التنفيذ على وجه السرعة بالتعاون مع شركاء التنمية.

- اقتراح عدد من المشروعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية المتكاملة على المستويات الإقليمية.

- وضع أسس لعملية الاحتياجات على المستويات الإقليمية القطاعية.

- إنشاء جهاز إدارة النيباد.[1]

الفرع الرابع: أهداف ومبادئ مبادرة النيباد وشروطها

توصف مبادرة النيباد بأنها مبادرة متكاملةا لتنمية المستدامة، تسعى لبعث الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في افريقيا من جهة ،وتأسيس شراكة افريقية مع العالم المتقدم من جهة أخرى ، وتقوم هذه الشراكة التي التزم بها القادة الافارقة على رؤية واضحة واقتناع مشترك بأن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية يعتمد على ارادة الأفارقة انفسهم لانتشال القارة من اوضاعها المتردية وعزلتها عن النظام العالمي ،وهذه الرؤية تم صياغتها في القسم الثاني من وثيقة النيباد[2]:

أولا: تهدف النيباد إلى تحقيق عدد من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي[3]:

-تعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم السياسي الراشد.

- منع المنازعات وإدارتها وتسويتها.

- القضاء على الفقر.

- وضع الدول الإفريقية فرديا وجماعيا في طريق النمو المستمر والتنمية.

- إنهاء التهميش لإفريقيا، والارتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي.

---

[1] – الشفيع محمد المكي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] - بسعود حليمة ،مرجع سابق ، ص 296

[3] – بشير عمارة، (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، النيباد واقع وآفاق)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006م/2007م، ص 69.

– تجاوز إقصاء المرأة وعزلها.

– العمل على جلب الاستثمار لإفريقيا سواء الأفارقة والأجانب.

– تحقيق نسبة نمو للناتج الداخلي الخام يزيد (7%) خلال (15) السنة القادمة.

– تحميل المسؤولية الكاملة لرؤساء الدول الإفريقية المشتركة في هذه المبادرة وتكليفهم من أجل بعث التنمية.[1]

ثانيا: مبادئ النيباد

سطّرت في وثيقة النيباد مجموعة من المبادئ التي تسير عليهاهي:

–الحكم الرشيد كمطلب أساسي للسلم والأمن والاستمرارية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– الملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفعالة من كل قطاعات المجتمع.

– تعزيز التنمية الإفريقية للموارد والفوائد لشعوبها.

– الشراكة بين ومع الشعوب الإفريقية.

– تعزيز التعاون الإقليمي القاري.

– تأكيد من أنّ كل الشركاء مع النيباد يرتبطون بأهداف التنمية العصرية واضحة المنطلقات.[2]

ثالثا: شروط تحقيق مبادرة النيباد

أ–توفير السلم والأمن في إفريقيا: يعني الأمن من منظور النظام العالمي قابلية للدولة والمجتمعات للحفاظ على استقلالها وشخصيتها الوطنية، ومن هذا المنطلق فإنّ السلام والأمن شرطان أساسيان لا يمكن بدونها الحديث عن أية تنمية في أي بلد كان في إفريقيا المشبعة بالنزاعات والانقلابات، إضافة إلى الفقر والأمراض، لا يمكنها مواجهة هذه التحديات دون إحلال السلم والأمن الإفريقي، من أجل ذلك كان يسعى القادة الأفارقة المؤسسون لهذه المبادرة إلى إنشاء آليات وهياكل لضمان السلم والأمن في إفريقيا، وهو ما تقرر في قمة لوساكا الاتحاد الإفريقي بإنشاء مجلس السلم والامن الافريقي.[3]

---

[1] – يوسف سالي، كوثر مبارك، دور ومستقبل النيباد في القارة الإفريقية، الموسوعة الجزائرية للدراسات والإستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي، 11 أغسطس 2017م، ص 4.

[2] – يوسف سالي، كوثر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3] – سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص 121.

ب- الديمقراطية والحكم الراشد: تعد الديمقراطية والحكم الراشد من بين العناصر الأساسية التي توفّر المناخ المواتي لتحقيق التنمية، ولهذا جاء تركيز المبادرة على ضرورة تعهد إفريقيا باحترام المعايير العالمية للديمقراطية من تعددية سياسية حزبية ونقابية وتداول على السلطة، من خلال انتخابات عادلة وشفافة ومنتظمة مع ضمان المشاركة الشعبية بغرض المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة في إطار الشفافية، النزاهة، احترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون.[1]

نجد مما ذكر سابقا أنّ مبادرة النيباد جاءت لإنقاذ إفريقيا من الحروب وإعادة بنائها بطريقة صحيحة فهي مبادرة نابعة من الأفارقة هدفهم المشترك هو توحيد الدول الإفريقية وجعلها تلتحق بعجلة الدول المتقدمة في مختلف المجالات،و تسعى لتلبية الحاجات الضرورية للمجتمع.

المطلب الثالث: مبادرة النيباد في نظر الدول الإفريقية والغربية ودول الثمانية :

اختلفت وجهة النظر حول مبادرة النيباد حيث ان الدول الغربية يروها طريق للنمو وعامل اقتصادي جيد اما الدول الافريقية فيا لا تزال مجهولة عند البعض.

الفرع الأول : الدول الإفريقية ومبادرة النيباد .

لم تحظى المبادرة باهتمام يعتد به على المستويات الرسمية والشعبية في معظم أنحاء القارة الإفريقية، فهي ما تزال مجهولة تماما لدى قطاعات والتنظيمات السياسية، على الرغم من القبول العام للمبادرة على مستويات الرسمية العليا، إلا أن بعض الأصوات خلال قمة ديربان (2000م) أظهرت عدم رضاها عن أسلوب توجيه إدارة النيباد من حيث عدم التشاور الكافي مع دول الإفريقية، كما تباينت ردود الفعل بين مؤيد ومعارض في المحافل القليلة التي طرحت فيها النيباد، حيث وجهت المنظمات جملة من الانتقادات لمبادرة النيباد منها :

- تجاهل المبادرة للبرامج الإفريقية والجهود التي بذلت لحل الأزمات كخطة عمل لاغوس.
- النيباد جاءت نتيجة أفكار ومساعي النخب السياسية الدولية دون استشارة و مشاركة إفريقية.
- إن المبادرة انطوت تحت لواء توافق واشنطن مع الاتحاد الأوربي .

[1] – فؤاد فروج، (تقييم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا (1999م/2014م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، 2015-2016م، ص 126.

الفرع الثاني: موقف الدول الغربية من مبادرة النيباد

كان موقف الدول الغربية يقوم على إعطاء الفائدة الاقتصادية مكانة عالية للدول الغربية وبأقل تكلفة، ولذلك ظهرت الشعارات التي تنادي بالشراكة بدلا من التبعية أي جعلوا منها مبادرة تابعة لهم، وكان الهدف أن تكون العلاقات بين إفريقيا والعالم قائمة على أساس المبادلات التجارية باعتبارها الطريق الصحيح للنمو في نظر الدول الغربية[1].

الفرع الثالث: موقف مجموعة الثمانية G 8 والدول الأسيوية من مبادرة النيباد

دعت النيباد الى قيام شراكة عالمية جديدة بين افريقيا وشركائها في التنمية مبنية على مبادئ تقاسم المسؤولية في تصحيح اوضاع عدم المساواة التي عاشتها افريقيا لسنوات طويلة ، وتعبئة الجهود لتحسين مستوى حياة الشعوب الأفريقية في وتيرة سريعة .

وقد قامت نيباد بتحديد الفوائد التي يمكن ان تعود على كل الاطراف من تلك الشراكة الجديدة مع افريقيا ، ومدى اسهامها في تحقيق الاستفادة من منجزات الثورة التكنولوجية العالمية ، وتدعيم السلم والامن الدولي[2] .

أولا: موقف مجموعة الثمانية من مبادرة النيباد:

وافق قادة مجموعة الثمانية على دعمهم للمبادرة الجديدة، وكذلك في قمة كندا (2020م)، وقد أسفر الإجتماع عن وثيقة هامة تتضمن بوضوح موقف المجموعة من النيباد الإفريقية عموما، وهي الوثيقة التي أطلق عليها خطة العمل الإفريقية وتم كذلك إقرار زيادة الإعانة والمساعدات الإنمائية الموجهة لتنمية إفريقيا بمقدار (12مليار دولار) سنويا ابتداء من (2006م)، أما فيما يخص المجالات ذات الأولوية والتأكيد عليها:

أ- تعزيز الأمن والسلم: دعم الجهود الإفريقية المبذولة في حل النزاعات.

ب- تشجيع التجارة والاستثمار وتخفيف الديون وزيادة الإنتاجية الزراعية.

ج- تحسين الصحة وتحسين الموارد المائية.[3]

---

[1] – أمينة فلاح، مرجع سبق ذكره، ، ص 116.

[2] - بسعود حليمة ، مرجع سابق ، ص333

[3] – أسماء حني، نفس المرجع، ص 107.

ثانيا: موقف الدول الأسيوية من مبادرة النيباد:

أما فيما يتعلق بالقارة الأسيوية وعلى رأسها الصين التي صرح النائب رئيس مجلس دولتها في (2002/12/11م) بأن بلاده مستعدة لتعزيز التنسيق والتعاون مع جنوب إفريقيا وتطوير علاقات التعاون مع دول المنتدى الصيني– الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وكان من بين النتائج زيادة حجم المبادلات التجارية التي بلغت قيمة (34.90%) مقارنة بنسبة(2004م).[1]

[1] – أسماء حني، نفس المرجع، ص 109.

المبحث الثالث: جهود الجزائر في مبادرة النيباد:

تعد الجزائر من الدول الخمسة المؤسسة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا نيباد ، وهي المسؤولة عن لجنة الموارد البشرية ، وقد لعبت دورا بارزا في المراحل الاولى لنشأة المبادرة ، اذ ساهمت مع كل من جنوب افريقيا ونيجيريا في صياغة مبادرة ماب وهو ما ادى لاختيار الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة كنائب لرئيس اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد [1].

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية في مبادرة النيباد:

ومنذ أن سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودتها إلى الساحة الإفريقية بقوة وبشكل مفاجئ، من خلال قمة (35)، لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئاسيتها لها ،زاد اهتمامها بالقضايا الإفريقية، خاصة وأّن الجزائر هي جزء إفريقيا، حيث بادرت الجزائر ببعث دورها في إفريقيا من جديد والسعي للهيمنة على الفضاء الإفريقي، فكانت الانطلاقة من قمة الجزائر عام (1999م) الى بعد أن حدد القادة الأفارقة التحديات التي تعترض التنمية في إفريقيا، اغتنموا حضور ممثل عن الاتحاد الاوروبي ليرفعوا دعوة بعقد قمة افريقية أوروبية، هذه الدعوة لقيت اهتمام البرتغال التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي، حيث قدمت مبادرة بعقد قمة إفريقية أوروبية بدعم من أطراف أوروبية مهتمة بالشأن الإفريقي، حيث عقدت هذه القمة يومي(03و04) أفريل (2000م) بالقاهرة هدفها هو: تنمية القارة الإفريقية والسعي لإرساء قواعد دولة قانون وقواعد ديموقراطية.[2]

ثم تعزيز دور الجزائر من خلال مبادرة النيباد في اجتماع ابوجا في أكتوبر (2000م) اين تبلورت المبادرة بتوحيد ثلاث مبادرات هي: المبادرة الأولى التي عرفت باسم برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا، وقد تبنى هذه المبادرة كل من رئيس جنوب إفريقيا تابومبيكي مع الرئيس النيجيري اوباسانجو والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وتم كشف النقاب عنها في مؤتمر دافوس بسويسرا يناير(2001م) أما المبادرة الثانية فأعدت بواسطة الرئيس السينغالي عبد الله واد، وأطلق عليها مخطط أوميغا التي أعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في ياوندي في جانفي (2001م) حيث ركزت هذه المبادرة على تطوير البنية التحتية

[1] بسعود حليمة ،مرجع سابق ، ص328

[2] – كلتومة اورنيد، (دور الجزائر في البيئة الإقليمية والدولية –1999م–2014م) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات دولية، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، 2017م/2018م، ص 71، 72

وتحديث القطاعات المختلفة التي من شأنها إحداث تنمية شاملة، حيث تقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين وتعبّر عن موقف موحّد اتجاه القضايا الملحّة، وتمّ ضم مصر والسنغال إلى لجنة التسيير التي تضم دول الثلاث، والمبادرة التي عرفت بالتعاهد لإنعاش إفريقيا، حيث صاغتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر (2001م) هي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا المعرفة باختصار النيباد[1]

المطلب الثاني: أهداف الجزائر في مبادرة النيباد:

سعت الجزائر من خلال مبادرة النيباد الى تجسيد اهداف رئيسية في القارة لعديد الاسباب نذكر منها :

-إيمان الجزائر بضرورة دعم الوحدة الإفريقية.

-الجزائر دولة مؤسسة وفاعلة في الاتحاد الإفريقي والنيباد.

-الدور الفعال للجزائر في المحافل الدولية لصالح قضايا ومشاكل التنمية في إفريقيا.

-تأييد الرؤية المشتركة الواردة بالتعزيز المشترك لمفوضية الاتحاد الإفريقي وسكرتارية النيباد.

-التأكيد على أن النيباد تمثل رؤية إفريقيا وفلسفتها، نحو تحقيق التنمية في القارة.

-إنشاء هيئة النيباد للتخطيط والتنسيق مع تكليف وحدة التنسيق، وضع خريطة طريق.

-التأكيد على دور لجنة التنفيذ في القيادة والتوجيه السياسي التي تضم الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الأعضاء بلجنة التنفيذ بتشكيلها الحالي.

-دعوة حكومة جنوب إفريقيا لإبرام اتفاقية مقر مع الاتحاد الإفريقي لاستضافة هيئة النيباد.

-دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

-التسوية السلمية للنزاعات.

-تخفيض عبء الديون.[2]

يمكن القول أن للجزائر دور كبير في القارة الإفريقية، فهي تسعى إلى إخراجها من بوتقة التخلف والتهميش والحرمان إلى التطور التكنولوجي كما تدافع عن القارة ضد أي تدخل أجنبي و المساس بسيادتها أو حدودها.

---

[1] – أبو الحسن سوسن، قمة الاتحاد الإفريقي تؤكد على إعلان سيرت–اليوم الالتزام بالحكم الراشد، الشرق الأوسط، 05 جويلية 2005م أنظر لموقع .https//.www gool dz.

[2] –فؤاد فروج، مرجع سبق ذكره، ص128.

المطلب الثالث: دور الجزائر في القارة الإفريقية:

الجزائر هي من الدول الرئيسية في افريقيا وهي العضو البارز ولها تاثير في الوحدة الإفريقية للشراكة الجديدة للتنمية وان دور الجزائر الريادي في إفريقيا يعزي لعدة أسباب:

أولا–الاهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعانيها إفريقيا.

ثانيا–إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة الإرهاب.

ثالثا–العناية بالجانب التنموي من خلال دورها المحوري في تأسيس مبادرة النيباد.[1]

ان تفحص الدور الذي قدمته الجزائر تجاه مبادرة النيباد لا يمكن ان يتم منأى عن توجهات السياسة الخارجية بصفة عامة ، وتوجهاتها نحو القارة الافريقية بصفة خاصة ،وبالتالي يمكن استنتاج ثلاث ملاحضات رئيسية تقدم تفسيرا للدعم الجزائري للمبادرة [2].

كما حرصت الجزائر دائما على الأمن والاستقرار في إفريقيا من خلال علاقتها في حل الصراعات والعمل على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي هذا السياق عملت الجزائر في تجسيد مشاريع اقتصادية كبرى، وذلك من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية على المستوى الوطني والقاري والدولي، وقد أهل الموقع الجيو استراتيجي الذي تحتله في منطقة إفريقيا الى خلق فرص التنمية على مستوى القارة، من أجل التوصل إلى إشراك إفريقيا في المشاريع الدولية الكبرى، وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في أحداث التكامل الإقليمي والاتصال لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر–لاغوس–النيجر–) مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر، بالإضافة إلى إمكانية تطوير مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية وغيرها.[3]

ونفذت الجزائر الجزء الخاص بها من مشروع الألياف البصرية الرابط بين (الجزائر–ابوجا) ويجري العمل حاليا على توفير خط ينطلق من العاصمة الجزائر إلى الحدود النيجيرية جانب خط آخر يربط بين الحدود الجزائرية النيجيرية مرورا بالزندار بالنيجر مع الإشارة إلى توسعة

---

[1] – سمير قط، (السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات)، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، جامعة محمد خيضر الجزائر، المركز الديموقراطي العربي، 2017م، ص20.،

2 بسعود حليمة مرجع سابق ،ص 331

[3] – النيباد أحد أهم الرهانات، وكالة الأنباء الجزائرية، انظر الموقع التالي:

http//www.dazairess.com./aps/254815/15/04/2020

أخرى لهذه الشبكة تمت برمجتها من أجل تغطية المنطقة من الحدود الجزائرية المالية إلى غاية منطقة غاو بمالي، وكذلك خط السكة الحديدية الذي يربط جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) وجيبوتي،[1] وسيدعم الجزء الجزائري من هذه الشبكة عبر خط جديد طوله (750كلم) من الألياف البصرية، يمتد على خط طول تحويل المياه بين عين صالح وتمنراست الذي تم تدشينه مؤخرا، حيث الشبكة الجزائرية حسب المقاييس الدولية، وحرصت الجزائر دوما على تبني طرحا إفريقيا يعتمد على تبني إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول القارة من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة من أجل ترقية منشأتها القاعدية، ومشاريعها الهامة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل ما بين المناطق وداخل المناطق نفسها، كما استطاعت الجزائر أن تجعل القارة من خلال النيباد شريكا مهما وقطبا جديدا للتنمية في الاقتصاد العالمي، وصارت إفريقيا تشارك باستمرار في قسم المجموعة الصناعية الكبرى الثمانية، لطرح انشغالاتها ومطالبها، ورافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من أجل النيباد وأسسها وأهدافها انطلاقا من مكانتها داخل الهيئة،[2] كما عرض الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال، خلال مشاركته في القمة العادية(ال20) للاتحاد الإفريقي بأديس أبابا، حيث وضع المشرعين (الطريق و الألياف البصرية) تحت تكفل الجزائر في إطار اللجنة رفيعة المستوى، للمبادرة الرئاسية للنيباد حول النشأة، مشيرا إلى أنه ممول كليا من طرف الدولة الجزائرية [3]، اذ حققت الجزائر نتائج ايجابية في مجال الوقاية من النزاعات، وذلك بفضل مصداقياتها وتجربتها المعتمدة على مبدأ الحوار وخيار الحل الدبلوماسي، مهما كانت التعقيدات وحجم الصراعات التي تنخر هيكل القارة، وتمضي الدبلوماسية الجزائرية عبر مشوارها الإفريقي في استحداث اليات كفيلة بمواجهة تحديات العولمة المتسارعة التي تواجهها القارة السمراء، لاسيما أمام التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم، عضوا هاما في أجهزتها الأساسية[4] .

[1] – فؤاد فروج، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2] المرجع نفسه، ص،129،ص130

[3] – المرجع نفسه، ص130.

[4] – المرجع نفسه، ، ص130.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما استعرضته ضمن هذا الفصل، يجدر بي الإشارة إلى أنّ القارة الإفريقية لها ميزة خاصة عن باقي قارات العالم، فهي تعتبر مهد البشرية، ولها موقع استراتيجي هام، وثروات طبيعية مختلفة، لكنّها تعرّضت للحروب الدولية والأهلية ممّا جعلها تعيش في ظروف صعبة في جميع المجالات منها الحرمان، الجوع، الهجرة، التهميش ...الخ، لكن بعد مدة من الوقت فكّر الأفارقة بخطة للخروج من هذه الأزمات التي تعرّضت إليها القارة، والبحث عن الأمن والسلم وتلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع وإخراجه إلى عالم التقدّم والتطوّر والإبداع.

و في هذا الإطار، مبادرة النيباد ما هي إلا نوع جديد من التكتلات ذات الطابع الاقتصادي بالأساس في إطار موجة إقليمية جديدة في القارة، أو هي نوع من التكيف مع الإقليمية الجديدة وترجمة حقيقية للقناعة الإفريقية بأهمية وضرورة التكامل الإقليمي كوسيلة للخروج بالقارة من أزمتها الراهنة على كافة الأصعدة، ووسيلة القارة للتكيف مع التحديات المختلفة التي تفرضها العولمة على القارة. وهو نفس الإجماع العالمي بجدوى وصلاحية مبادئ الإقليمية والتكامل الإقليمي بشرط أن تكون مقرونة بمبادئ السلم والحكم الراشد باعتبارهما أحد المتطلبات الرئيسية للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

مساهمة النيباد في تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا

إن الحديث عن التنمية المستدامة في القارة الافريقية، راجع الى إدراكي التام بما تملكه القارة الإفريقية من مقومات النمو والتنمية الاقتصادية والتي تؤهلها بالفعل لأن تجسدها فعليا على ارض الواقع إن تم احترام القواعد و الأطر القانونية والتعاونية ، إلا أن هناك كثير من الصعوبات التي تعترض طريق التنمية وتمنعها من الوصول إلى تحقيق أهداف المطلوبة، هذا ما سنتطرق إليه في المباحث الثلاثة حيث تناولنا في المبحث الأول التحديات الداخلية التي تواجه مبادرة النيباد، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى التحديات الخارجية التي تواجه النيباد، وفي الأخير نجد المبحث الثالث بعنوان انجازات مبادرة النيباد.

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي واجهت مبادرة النيباد:

رغم ما تمثله مبادرة النيباد للقارة الافريقية من الية لضمان مستقبل افضل لشعوب القارة وتحقيق تنمية مستدامة ، وحتى مع وجود بعض المعطيات المبشرة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، تبقى هناك تحديات هامة ماثلة امام تحقيق اهداف هذه المبادرة.

إن الأوضاع التي تعيشها القارة الإفريقية في الوقت الحاضر لا تساعد على الاستفادة من مواردها الوفيرة فهناك حروب وصراعات التي تعيق استقرار العديد من المجتمعات و دول، سواء كانت بين الدول أو أهلية.

المطلب الأول: المعوقات البشرية والاجتماعية امام مبادرة النيباد

الفرع الأول: المعيقات البشرية

إن الكثافة السكانية المتزايدة في القارة الإفريقية دون أي برامج فاعلة لتنظيمها والسيطرة عليها، هي من أهم هذه العوائق البشرية التي تعيق التنمية بصفة عامة، وهذا شأن معظم الدول المتخلفة والنامية، علما بأن هذه الزيادة السكانية الكبيرة يرافقها في كثير من الدول الإفريقية تدني في الرعاية والخدمات الصحية والخدمات التعليمية، مما ترتب عليه انتشار الأمراض والأوبئة في العديد من أقاليم القارة، وعجز هذه الدول على مقاومتها وتفادي شرورها وأخطارها، كما أن انتشار الجهل وتزايد نسبة الأمية خاصة في معظم الدول جنوب الصحراء زاد من عرقلة عمليات التنمية في القارة، فالاستغلال المفرط في قطع الغابات مثلا وإتباع أسلوب الزراعة الدائمة غير منتظمة والرعي الجائر والحرائق، كل ذلك ساهم بشكل ملحوظ في ازدياد نسبة التصحر وانخفاض إنتاجية التربة، كل هذه العوامل هي من صنع البشر أدت إلى تدهور البيئة الإفريقية، وتعد القارة الإفريقية من أفقر قارات العالم وأقلها تطورا .[1]

من خلال المؤشرات السكانية السابقة يتضح لنا أن قارة الإفريقية هي من القارات أقل تطورا، حيث تمتاز بارتفاع معدلات ولادات ووفيات، وهذه المؤشرات تنعكس بصورة واضحة على حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودرجة التطور ومستوى المعيشية لسكان القارة، ومن أمثلة الصراعات الداخلية سواء كانت داخل الدولة الواحدة أو بين الدول الإفريقية ما حدث في السنوات الأولى لنشأة النيباد (2009م) داخل الصومال وأثيوبيا واريتيريا وموريتانيا وكذلك توجد خلافات بين القبائل، وامتصاص خيرات القارة، ولقد شهدت القارة في منتصف التسعينات ما

[1] انظر الجدو في الملحق .

يقارب من (50) من عدد صراعات الموجودة في العالم، وفي عامي 1998م/1999م وصل عدد الصراعات الداخلية إلى (25) صراعا، كان من نتائجها وفاة ما بين 02-4- ملايين قتيل، ونتيجة لهذه الظروف فإن القارة تتميز بالعجز واضح في الإمكانيات الداخلية، ومن الأمراض المنتشرة في القارة بشكل كبير ومخيف مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) الذي يمثل احد أهم أسباب الوفيات في القارة، مما يعيق من عمليات التنمية، وذلك لأن الإصابات المرضية ثاني أكبر الفئات مساهمة في النشاط الاقتصادي، وهي فئة مساهمة في النشاط الاقتصادي[1]، وزادت نسبة السكان العاملين الذين يعيشون بأقل من (1.25دولار في اليوم من نسبة (58%) إلى (64%) فيما بين عامي (2008م/2009م) مما يؤدي إلى فشل في تحقيق نمو الاقتصادي.[2]

كما نجد البطالة بين شباب إفريقيا عند معدلها المرتفع الذي بلغ في العقد الأخير وهو زهاء(18%) ولا يزال الشبان يواجهون عقبات عسيرة، ومثال على ذلك جنوب إفريقيا فقدت ألاف الوظائف لما ساد الركود اقتصاديا في عام (2009م)، ولم ينتعش في عام (2010م) بسبب تواضع وتيرة نموه.

إضافة إلى المجال الصحي الذي يعاني فيه الفئات الضعيفة في إفريقيا ونتيجة لذلك يعاني نظام الرعاية الصحية الأولية من عدة أوجه نقص، ولا يزال الايدز يمثل أولية هامة لإفريقيا، رغم تراجع عدد الإصابات الجديدة من (2.3مليون/1.9مليون) بين سنة (2001م/2008م) فإن إفريقيا جنوب الصحراء لا تزال أكثر منطقة معرضة لهذا المرض، حيث تمثل النسبة فيها(71%) من جميع الإصابات الجديدة بالفيروس في عام (2008م)، وصل العدد الإجمالي للأشخاص المصابين بهذا الفيروس(22.5مليون نسمة) سنة (2009م)[3].

وفي أخير نجد التحديات الثقافية فإن هناك حوالي(46مليون) من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية ولم يلتحقوا ولم يلتحقوا بمدارسهم في إفريقيا جنوب الصحراء وفقا للإحصائيات منظمة

[1] – الصادق محمود عبد الصادق، (مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا نظرة جغرافية)، مجلة الجامعة، الأسمرية، العدد 21، السنة11، ص 380.

[2] – اللجنة اقتصادية لإفريقيا استعراض الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، في إفريقيا لعان 2010م، تقرير لاجتماع لجنة خبراء الاجتماعية السنوية المشتركة الرابعة المنعقدة بأديس بابا في الفترة من 27/24 مارس 2011، ص 10.

[3] – اللجنة اقتصادية لإفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 6.

اليونيسيف، لا تزال معدلات إتمام التعليم بالمدارس الابتدائية عند زهاء نسبة (60%) في معظم البلدان.[1]

الفرع الثاني: المعيقات البيئية:

تقع معظم أراضي القارة الإفريقية في المنطقة الحارة وبالتالي فإن المناخ يتصف بارتفاع درجات الحرارة في معظم أراضيها، مما يزيد من نسبة التبخر، خاصة في نصفها الشمالي، والذي يعتبر أكثر جفافا من النصف الجنوبي، ونتيجة لتلك الظروف كانت الصحراء والجفاف من العوائق المناخية الرئيسية لعمليات التنمية، نتيجة لارتفاع درجات الحرارة والجفاف وقلة المطار والغطاء النباتي والتربة الصالحة للزراعة، ومن الأمثلة على التدهور البيئي والتغير المناخي انتشار التصحر في العديد من البلدان الإفريقية ففي السودان مثلا تبين إن متوسط تقدم الصحراء إلى الجنوب يبلغ حوالي(90كلم) سنويا، فهناك أكثر من (80%) من أراضي القارة الجافة تواجه التصحر الحاد والمتوسط بشكل كبير، وفي الواقع إن كل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ستزداد تفاقما إذا استمر إهمال البعد البيئي، ولن يتحقق أي نجاح في عمليات التنمية المستدامة في ظل تجاهل الاعتبارات البيئية، وعدم مقاومة الظروف المناخية المتمثلة في عمليات التعرية والجرف للتربة وازدياد نسبة التصحر، وعدم توفر كل احتياجات عمليات التنمية بشكل يتلاءم مع بيئة وطبيعة القارة الإفريقية.[2]

المطلب الثاني: المعيقات السياسية:

إن السبب الرئيسي الذي أدى إلى تغيب عنصر التنمية المستدامة في القارة راجع إلى انشغال القوى السياسة بالسلطة بدلا من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، ولتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب من بينها التمرد/ العصيان المدني، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعد من سمات القارة الإفريقية، حيث كانت تتم الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف الاقتصادي كسبب لتنحية النخب، النخب التي لا تخدم المصالح العسكرية، وهذا ما ساد في كل من أوغندا في ديسمبر(1999م) وغينيا بيساو (2003م) ومصر(2012م) ومن هنا تظهر سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشي الفساد ونخره لكل الأجهزة

[1] – اللجنة اقتصادية لإفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 3 ،7، 12.

[2] – الصادق محمود عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 378، 379.

السياسية داخل الدول الإفريقية، وبالعودة إلى انقلاب أوت (2008م) في موريتانيا، نلاحظ أنه كان عكس الانقلابات السابقة التي شهدتها البلاد، لأن دلالة الانقلاب ومضمونه تنضوي على إشكالية عميقة، وهذا ما اثر سلبا على تردي السياسات الاقتصادية في موريتانيا، وبالتالي تنامي الفقر، حيث وصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى حوالي (42%) في السنوات الأخيرة، كما يمكن إرجاع سبب غياب أحزاب السياسة فعلية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى طبيعة الأنظمة السياسية الهجينة التي تحكم الدول الإفريقية، حيث لم تعد ديكتاتورية ولا ديمقراطية في نفس الدستور للاستمرار في الحكم، إضافة إلى تزوير الانتخابات وتعديل النظم الانتخابية وفق ما يتلاءم مع طموحات القادة والنخب.[1]

المطلب الثالث: المعيقات الاقتصادية:

يأتي في مقدمة المعوقات الاقتصادية للتكامل بين الدول الإفريقية، عدم ملائمة نموذج التكامل المتبع، فالعديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها على شكل النموذج الأوروبي المستند إلى قاعدة "دعه يعمل دعه يمر" والتركيز غير محدود على تحرير التجارة الإقليمية، فحين أن النموذج مناسبا للبلدان الصناعية، فإنه يسبب العديد من المشكلات للتجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول النامية، حيث لا اعتماد ولا تعاون بين الدول في ظل الحواجز الكبيرة في مجال النقل والاتصالات، وفي ظل الاختلافات الواضحة بين الدول الإفريقية في مستوى التنمية وتشابه الهياكل الإنتاج في الدول الإفريقية، والتي تكاد تنحصر في إنتاج السلع الأولية، وهو ما يؤدي إلى التنافس والاستقطاب بينها، ويعد فقر البنية التحتية الأساسية كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تضعف حجم التجارة، ومن العوامل الأخرى قلة عدد المشروعات الخاصة وصغر حجمها والافتقار إلى التكامل بينها، حيث تتسم بالتنافسية بين منتوجات البلدان الإفريقية التي يتخصص معظمها في المواد الأولية.

[1] –حفيظة طالب، التنمية الاقتصادية في إفريقيا، الفرص والقيود، قراءات إفريقية 2018/03/22، انظر الموقع: www Kiraatafrican.cor

كما تعرضت القارة الإفريقية إلى الأزمات المالية والعالمية يتضح من آخر الإسقاطات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إن الأداء الاقتصادي لإفريقيا قد تدهور في عام (2008م)، وإن الأزمة قلصت النمو في عام (2009م) في جميع أنحاء المنطقة.[1]

غير ان مايثير القلق هو الفارق الكبير بين ماتحتاجه افريقيا وبين ما تقدمه الدول المانحة[2] .

مما ذكر سابقا نستنتج أن مبادرة النيباد واجهت تحديات صعبة في بداية مشوارها في القارة الإفريقية في مختلف المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والبيئية مما صعب عليها العمل لتنميتها وتطويرها وإخراجها من قوقعة التخلف والتهميش والفقر.....الخ.

[1] – محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا...قراءة، في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، قراءات إفريقية، 2017/03/26م، انظر، الرابط: www Kiraatfricana. Com، على الساعة 2020/05/10، 11:25.

[2] بسعود حليمة ، ص 349

المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه مبادرة النيباد:

نتطرق في هذا المبحث إلى أهم التحديات التي واجهت مبادرة النيباد من أهمها التدخلات الدولية في القارة الإفريقية هذا ما سنتطرق إليه في المطالب التالية:

المطلب الأول: التدخل الأمريكي:

منذ عام (1990م) تم إسدال الستار على المشهد الأخير من العلاقات الدولية المحكومة بالثنائية القطبية، حيث تم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة وولادة المشهد العالمي الجديد، اين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبدي اهتماما كبيرا بما يجري في إفريقيا، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر (2001م)، وأصبحت القارة الإفريقية تمثل أهمية جيوسياسية وأولوية عالمية للإدارة الأمريكية، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق إستراتيجيتها، على رسم سياسة خارجية في القارة الإفريقية تقوم أساسا على دعم وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويبرز السلوك الأمريكي أن ثمة توجهات سياسية غير معلنة تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في لإفريقيا التنافس الأمريكي مع القوى الأخرى كالصين والاتحاد الاوروبي ترتكز على البترول والمعدن والمشاريع الكبرى.[1]

المطلب الثاني: التدخل الأوروبي:

كانت القارة الإفريقية ولا تزال تحتل موقعا متميزا في قائمة الأولويات الأوروبية، سواء في إطار الإتحاد الأوروبي، أو في إطار العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية الكبرى والدول الإفريقية، أكد وزراء الدفاع الإتحاد الأوروبي، خلال اجتماعهم في بروكسل عام (2007م) عزم الإتحاد تعزيز التعاون مع الإتحاد الإفريقي في مجال الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها سعت فرنسا إلى الحفاظ على مكانتها في القارة الإفريقية عبر دعم الأنظمة الصديقة لها فعلى سبيل المثال فقد دعمت الرئيس التشادي إدريس دبي في مواجهة المعارضة الرافضة لولاية ثالثة له، ووصل الأمر إلى أن شنت الجوية الفرنسية هجماتها ضد المعارضة التشادية المسلحة ومنعتها من التقدم صوب العاصمة التشادية نجامينا، كما يرى بعض المراقبين أن باريس تسعى إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة المغرب الكبير عبر مشروع الاتحاد المتوسطي

[1] – أحمد بطاطاش (جدلية التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا) رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية، الحقوق، والعلوم السياسية، تخصص، قانون جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016م/2017م، ص 264، 265.

بغرض الحفاظ على مكانتها في القارة الإفريقية، لاسيما في ظل تصاعد المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وبروز الدور الصيني في القارة الإفريقية من جهة أخرى.[1]

المطلب الثالث: تدخل الأمم المتحدة:

شكك الكثير في جدوى ومصداقية منظمة الأمم المتحدة في القارة الإفريقية، بدعوى من أنها تستهدف تحقيق المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة لها، بالإضافة إلى بعض عناصر بعثات السلام التابعة للمنظمة الدولية تتصرف على نحو مغاير لما هو منصوص عليه في التفويض الموكل إليها، يرى العديد من الباحثين بأن دور الأمم المتحدة في العديد من عمليات حفظ السلام في إفريقيا أصبح أقرب إلى كونه نوع من التدخل العسكري من جانب المنظمة الدولية منه إلى الأداء مهام معينة لحفظ السلم في هذه الدول، وذلك لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، بل ذهب البعض إلى القول بأن الأمم المتحدة أصبحت واحدة من أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي أثار الكثير من الشكوى على مستويات الرسمية والشعبية في إفريقيا إزاء دور منظمة الدولية في تسوية الصراعات وإحلال السلم في القارة.[2]

من خلال ما سبق نجد أن التدخلات الخارجية في القارة الإفريقية مما جعلها صراع للدول المتقدمة غرض أساسي لهذه الدول هو سيطرة على مناطق الإستراتيجية ذات أهمية بالغة كالبترول والمعادن ومناطق الجيوسياسية خاصة التي تتكون همزة وصل بين الدول، فهي من أكبر القارات من حيث المساحة والموارد الطبيعية، لكن شعبها يعد من أفقر الدول في العالم.

[1] – أحمد بطاطاش، مرجع سبق ذكره، ص 264، 265.

[2] – المرجع نفسه، ص 266.

المبحث الثالث: مشاريع مبادرة النيباد:

المطلب الأول: انجازات مبادرة النيباد:

أسهمت هذه المبادرة في حل (16) نزاعا إفريقيا من أصل (19) نزاع، أبرزها الحروب الأهلية في أنغولا، واتفاق السلام الذي كان بين إيريتريا واثيوبيا، حيث نلاحظ أن هذه الإنجازات كانت ناتجة عن جهود فردية، إضافة إلى المساهمات الإفريقية.

بالإضافة إلى ارتفاع حجم المساعدات الاقتصادية في شتى المجالات من (16إلى 22مليار دولار في 03 سنوات الأولى)، ما بين (2001م-2003م) وتم تحويل (5.1مليار) سنويا من جدول الديون إلى مشروعات التنمية خاصة في مجال الموارد البشرية، كما حققت بعض البلدان الإفريقية نسبة النمو تراوحت ما بين (4و4.5%) ، ومن خلال الفترة الممتدة بين سنة (1960م) إلى غاية سنة(2015م)، وضمن تقرير المدير التنفيذي لأمانة النيباد بتاريخ (2005/06/16م) المتعلقة بالإنجازات التي شهدتها مبادرة النيباد بعد (04 سنوات) من بداية تنفيذ برامجها، نلاحظ أنها عرفت تطورا ملحوظا على المستوى الإقليمي والجهوي للقارة[1]، ومن أهم الإنجازات التي بادرت النيباد بإنجازها ضمن المشاريع الكبرى هي: البنى التحتية المتمثلة في المجال البحري والنقل وخطوط السكك الحديدية، إضافة لشبكة الكهرباء، وكان أول مشروع أول مشروع في مجال الموانئ بالمغرب الأقصى وغينيا من أجل إعادة تهيئتها كما ينبغي، وقدر بناء ميناء طنجة بالمغرب الأقصى بمبلغ قدره (430 مليون دولار) وميناء كنكاري بغينيا بـ(4.73 مليون دولار)، أما فيما يخص مجال المواصلات فهناك مشروع للطريق السيار على مسافة (4760 كلم) قدرت تكلفته بعشرة (10) ملايين دولار يمر عبر الدول الساحلية بداية من طرابلس تونس الجزائر وصولا إلى البنين، وطريق سيار السنغال بنيجيريا مرورا بالنيجر على مسافة (4460 كلم) بتكلفة قدرها تسعة ملايير دولار، في مجال الغاز هناك مشاريع كبرى وطموحة تم الانطلاق في تنفيذها منها: أنبوب الغاز العابر للصحراء الجزائرية وصولا إلى ميناء دولة البنين مرورا بالنيجر ونيجيريا على مسافة قدرها (4000 كلم) بتكلفة انجاز مقدرة بـ (07 ملايير دولار) مع خط أخر يربط ليبيا وتونس والمغرب إلى إفريقيا الغربية، وينتهي إلى دولة الطوغو بتكلفة (400 مليون دولار).[2]

[1] – أسماء حني، المرجع السابق، ص 95.

[2] – مرجع نفسه، ص 97، 96.

المطلب الثاني: رؤية مستقبلية لمبادرة النيباد في القارة الإفريقية:

أ-إفريقيا (2063م) الرؤية والرسالة:

التخطيط الإستراتيجي طويل الأمد للقارة الإفريقية خطوة كبيرة نحو الأمام لأن هذا التطور مؤشر بارز للوعي المتنامي للجيل الشاب في هذه القارة، فالملاحظ إن التدرج من الأهداف المئوية للتنمية مرورا بأهداف التنمية المستدامة انتهاء بالرؤية الإستراتيجية لأجندة إفريقيا (2063م) يسهم بفعالية في توضيح مستقبل القارة ويحدد الرؤى المستقبلية للعاملين في حقل التنمية من أجل الاهداف المسطرة والمحددة، وتثقيف الجموع الإفريقية من أجل توحيد الجهود وإصابة الهدف، إفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية يقودها مواطنوها وتمثل قوة متحركة في الساحة الدولية، فهذه هي الرؤية التي تجيش الجهود من أجل إنفاذها في الخمسة عقود القادمة بالنسبة للقارة الإفريقية، ولبناء هذا المستقبل تحتاج القارة إلى قيادات شبابية واعية ومدركة للتحدي القادم، وقيادة مشروع متكامل للتنمية باستخدام وسائل فعالة في نشر الفكر التنموي على أوسع نطاق ممكن، وذلك باستخدام الفرص المتاحة التي توفرها مستحدثات العصر الحالي من أجل توجيه الجهود وتوحيد الرؤى لعدد(12) مليار نسمة هم سكان إفريقيا نحو مستقبل واعد.[1]

من أهم المشاريع الرائدة لأجندة (2063م) هي:

1- الشبكة المتكاملة للقطار فائق السرعة.

2- جامعة إفريقية افتراضية وإليكترونية: زيادة حجم الوصول إلى التعليم الجامعي والمستمر في إفريقيا.

3- صياغة إستراتيجية للسلع: تمكين البلدان إفريقية من حصول على القيمة المضافة، حني عائد أكبر لسلعها.

4- إنشاء منتدى إفريقي سنوي: يجمع القيادات السياسية الإفريقية بصفة بصيغة سنوية وممثلي قطاع الخاص والمجتمع المدني التي ينبغي اتخاذها لتحقيق طموحات وأهداف الأجندة (2063م).

5- إسكات صوت المدافع بحلول عام(2020م).

6- إفريقيا مزدهرة ترتكز على النمو الشامل والتنمية المستدامة.

[1] - صلاح أحمد إسماعيل، (إفريقيا التي تريد إفريقيا 2063م، أهم الخطط والملامح والبرامج) قراءات إفريقية، العدد 153، 2019/03/21.

7- إفريقيا يسودها الحكم الراشد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.[1]

ب- مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا:

سيؤدي التكامل الإقليمي دورا رئيسيا في توسيع حجم السوق الإفريقية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات الإفريقية، وتعزيز قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويمكن أيضا للتكامل الإقليمي إن يسهم في تطوير البنية التحتية ويدعم جهود إفريقيا في ميدان الصناعات التحويلية، ومع أن التكامل الإقليمي كان مبرمج في جدول أعمال البلدان الإفريقية،من ضروري تحسين التعاون والتنسيق بين وكالات الامم المتحدة ومفوضية الإتحاد الإفريقي ووكالة النيباد من ناحية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية من ناحية أخرى، ومن الأهمية بمكان أن يشعر أصحاب المصلحة ووكالة النيباد من ناحية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية من ناحية أخرى، ومن الأهمية بمكان أن يشعر أصحاب المصلحة الرئيسيين بامتلاكهم للآلية لها من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الأداء، وفي نفس الوقت لابد من بذل الجهود لمعالجة مشكلة عدم توافر بشرية ومالية مخصصة للجهات المشتركة لتمكينهم من تنسيق أعمال الأعضاء وتحفيزهم بشكل أفضل.[2]

يمكن القول إن نجاح التكامل الإقليمي في المقام الأول يعتمد على بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية، وهو ما يقود إلى ضرورة علاج أزمة الدولة في إفريقيا ، ذلك إن نظام الدولة ما زال هو الفاعل الرئيسي في التفاعلات الدولية سياسيا واقتصاديا على السواء، كما يظل العامل الرئيسي للتنمية الوطنية، فالدولة القوية هي الوحيدة القادرة على وضع البلاد على خريطة الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى الدخول بنجاح في المساومة الجادة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين المختلفين داخليا وخارجيا، وعلى الصعيد المؤسسي يقتضي نجاح جهود التكامل ضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الوطنية، وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية والالتزام بالقواعد والضوابط والتشاور قبل اتخاذ القرارات واحترامها وتنفيذها بعد صدورها فالقارة لا تستطيع إن تتحمل تعدد التجمعات الإقليمية

[1] - ..... أجندة إفريقيا 2063م، إفريقيا التي نريدها، الإطار الإستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة، خطة التنفيذ العشرية الأولى، 2014م/2023م، سبتمبر 2015م، ص 25 ،26 ،27.

[2] - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الإتحاد الإفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا التابع له/ اجتماع لجنة الخبراء أديس بابا 20/أبريل 2016م، ص 14.

وتداخلها مع تضارب أهدافها وعضويتها، ويتطلب الرشادة قرارات السياسية على أعلى المستويات.

وبصفة عامة فإن نجاح عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح الاهتمام بالدول والأقاليم الأقل نموا عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق، وعليه فإن حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا يتطلب جهدا جهيدا يسعى إلى تحقيق غاياته وتغلب على المعوقات سالفة البيان، في ظل إطار من الاعتراف بالاختلافات اللغوية والأثينية، والاجتماعية واحترامها[1].

مما سبق نجد في هذا المبحث إن القارة الإفريقية استطاعت الخروج من بعض الأزمات وتطبيق بعض المشاريع ،وترحيب العالم بهذه المبادرة و بمساعدة الدول الإفريقية من أجل استرجاع سيادتها واحترام رموزها والنهوض بالتنمية المستدامة، والديمقراطية والحكم الراشد، والعدالة والمساواة.

[1] – محمد عاشور، مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الخاتمة

خاتمة :

في ختام دراستنا هذه، و الموسومة بالنيباد ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في افريقيا ، و التي حاولنا من خلالها ، الإحاطة قدر المستطاع ، بكل جوانب الموضوع ، و ابراز دور النيباد ، و ما تسعى الى تحقيقه من اهداف في افريقيا توصلنا الى أن قارة إفريقيا لديها كلّ المقومات لتنهض بتنمية قارتنا اقتصاديا لأن الثروة الحقيقية للأمم هي أبنائها، وتمتلك إفريقيا من الموارد البشرية القادرة على رفع تحدي التنمية ما يغنيها عن طلب الدعم الأجنبي،

إن إفريقيا قارة المتناقضات فإن نظرت إلى مواردها فهي من أغنى المناطق من حيث الموارد الطبيعية و البشرية، و لكن من أفقرها من حيث التنمية، و إن كانت قد تخلصت منذ ما يفوق الخمسين سنة من ويلات الاستعمار بفضل حركاتها التحررية، إلا أن التبعية و الارتهان ، رغم جهودها للإنعتاق من واقعها بخلق مقومات التنمية من أجل مواكبة ركب التقدم إلا أن التخلف أضحى صفة لصيقة بها.

إن إفريقيا تعيش عصر التحولات المهولة تواجه مشاكل أكثر تعقيدا من ذي قبل تنعكس آثارها سلبا على الفرد و تؤدي إلى قصور الدول، إن المشكل هنا ليس أن نكون أو لا نكون، لأن المجتمعات لا تفنى و لكن التحدي يبقى قائم.

إن الحديث عن الإمكانيات الأفريقية في تحقيق نهضة قارية يقتضي البحث و الخوض في معوقات هذه النهضة، و التي على ضوئها يمكن تحديد متطلبات الإقلاع التنموي، و ذلك من خلال البحث في الحلول الكفيلة بالخروج من هذه المعوقات، و التي تشكل في حد ذاتها مقومات القارة في تحقيق النهضة.

ولهذا قامت إفريقيا بتبني عدة مبادرات من أبرزها مبادرة النيباد التي كان لها دور كبير في القارة الافريقية خاصة في شموليتها وجديتها وذلك بإيجاد الأطر والهياكل المناط بها تنفيذ المبادرة النيباد لأهم أهدافها ومشاريعها، حيث حظيت بترحيب من الدول الإفريقية والعالمية بما جاءت بها من أجل إخراج إفريقيا من قوقعة الفقر، حيث استطاعت تحقيق عدة مشاريع في القارة الإفريقية، لكنها تعرضت لعدة انتقادات وجهت لها بعدم تحقيق كل الطموحات وأهداف التي تسعى إليها القارة الإفريقية، فمنذ إقرار المبادرة أثير جدل واسع حولها في داخل إفريقيا وخارجها، حيث ارتكزت مبادرة النيباد في صياغتها للأهداف والبرامج على الرؤية الفكرية

الغربية وذلك تحت رعاية المؤسسات بريتون وودز والدول الغربية الدائمة ومن الأعمدة الرئيسية لهذا الفكر التي تتبناها مبادرة النيباد كالتحرير الأسواق وإطلاق المبادرة الفردية....الخ

وبعيدا عن هذه النظرة السلبية فإن الحكم على المبادرة بالنجاح أو الفشل متوقف على إنجازاتها على الأرض الواقع، فالمبادرة أمام تحدي كبير ومهمة صعبة في أفقر قارات العالم وأكثرها تعقيدا، فالمبادرة تحتاج إلى وقت كافي لتحقيق أهدافها.

بالرغم من كل تلك العقبات استطاعت المبادرة إحراز بعض التقدم الملحوظ في مختلف المجالات.

توصيات:

1. إرادة سياسة موحدة وقوية قادرة على انتشال القارة من مشاكلها.
2. مواجهة التحديات التي تهدد الاستقرار.
3. إشراك الشعوب الإفريقية بصورة جادة في أنشطة كما جاء في الميثاق حيث أن الشعوب تعد الأمان وتمتلك إرادة كاملة للتغيير والإصلاح وحماية المؤسسات السياسية.
4. ضرورة الدفع بالقيادات السياسية التي تمتلك الإرادة السياسية وتؤمن بفكرة الإصلاح السياسي وترسيخ دعائم الديمقراطية والحكم الراشد.

قائمة

المصادر والمراجع

المراجع:

اولا : الكتب:

1- **أيمن السيد شبانة**، الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي، دراسة مقارنة في مجموعة الباحثين، الاتحاد الإفريقي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001م

3- **باش محمد علي وردم**، العالم ليس للبيع، الطبعة الأولى، دار الأهلية، الأردن، 2003

4-**بلقاسم ماضي**، النفط الجزائري والتنمية الإنسانية المستدامة، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 22، سبتمبر 2008

5- **دوجلاس موستيش**، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

6-**رواية توفيق**، دول الشمال الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية

7-**عبد الغني أنور العقاد**، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986م

8-**عبد الله الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل**، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط2، 2002م

9- **عبد الخالق عبد الله**، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، العدد167، لبنان، 1999

10- **عبد القادر محمد عبد القادر عطية**، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999

11- **عبد الهادي محمد والي**، التنمية الاجتماعية، دار المعرفة، الإسكندرية، 1988

12- **فوزية خدام كرم عزيز**، النيباد، توجه جديد للتنمية في إفريقيا، جامعة بغداد، 1433هـ

13-**محمد منير حجاب**، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003

14- **مطاوع إبراهيم عصمت**، التنمية البشرية بالتعليم والتعلّم في الوطن العربي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002

15- **مجد الدين خمش**، الدولة والتنمية في إطار العولمة، ط1، دار مجدلاوي، الأردن، 2004

16- **محمد عبد العزيز عجمية وآخرون**، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظرات، الاستراتيجيات، التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007

17- **مصطفى العبد الله الكفري**، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية حسب المحافظات لعام 2002: دراسة تحليلية، منشورات اتحاد الكتاّب العرب، دمشق، 2004

18- **محمد أبو الفتوح خياط**، الوحدة الإفريقية، دار المعارف، مصر، 1965م

19-**وفيق حسين الخشاب وآخرون**، الجيومرفولوجية، مطابع جامعية، بغداد، الجزء الأول، 1987م

ثانيا : الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. **بسعود حليمة**، إشكالية التنمية الاقتصادية في أفريقيا –بين القانون الدولي للتنمية وفعالية التعاون الدولي – اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في القانون العام ،جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ،2016-2017
2. **أحمد بطاطاش** (جدلية التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا) رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية، الحقوق، والعلوم السياسية، تخصص، قانون جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016م/2017م،
3. **أمينة فلاح**، (دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010م
4. **يوسف زدام**، دور الحكم الراشد من تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية(2002-2004)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006-2007
5. **بشير عمارة**، (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، النيباد واقع وآفاق)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006م/2007م

6. **العايب سليم**، (الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، الشعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2010م/2011م

7. **محمد فائز بوشدوت**، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003

8. **مصطفى زروني**، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000

9. **كلتومة اورنيد**، (دور الجزائر في البيئة الإقليمية والدولية -1999م-2014م) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، 2017م/2018م

10. **فؤاد فروج**، (تقييم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا (1999م/2014م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، 2015-2016م

11. **أسماء حني**، (مبادرة النيباد وآثارها على القارة الإفريقية)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية، قسم علوم إنسانية، تخصص تاريخ معاصر، قطب شتمة قسنطينة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017

12. **إبراهيم الدية المختار**، نوال صافي، (دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن القاري- دراسة حالة الصومال)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: سياسة جنائية وعقابية، جامعة العربي التبسي- تبسة- الجزائر، 2015م/2016م

ثالثا : المقالات :

1-**أحمد جابه**، الأمن الغذائي والتنمية- حالة الجزائر- ، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد20، ديسمبر 2007

2-**المختار الطاهر كرفاع**، (فكرة الوحدة الإفريقية وتطوّرها التاريخي)، مجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد 15، 2013م

3-**الشفيع محمد المكي،** (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد)، مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ذو الحجة 1427هـ يناير 2007م

4- **الصادق محمود عبد الصادق،** (مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا نظرة جغرافية)، مجلة الجامعة، الأسمرية، العدد 21، السنة11

5- **بلال بوجمعة،** (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا)، دراسات إفريقية، العدد 58، ديسمبر 2017م، ربيع الأول 1438هـ

6-**عمر حمد الرعصي،** (التطوّر التاريخي لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي)، مجلة قاريونس العلمية، العدد الثالث والرابع، السنة الثالث وعشرون، 2010م

7-(الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا)، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، أفريل 2004م

8-**هالة جمال ثابت،** (الفقر في إفريقيا ....خصوصيته وإستراتيجية اختزاله) مجلة قراءات إفريقية، العدد الثاني، شعبان 1426هـ/ سبتمبر 2005م

9-**معهد فائق،** حقوق الإنسان والتنمية، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، العدد251، لبنان، جانفي 2000

10- **مها سراج الدين كامل،** القمة العالمية للتنمية المستدامة: رؤية التحليلية، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 150، أكتوبر 2002

11-**كمال رزيق،** التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005:

12- **سمير قط،** (السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات)، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، جامعة محمد خيضر الجزائر، المركز الديموقراطي العربي، 2017م

13-**سنوسي خنيش،** الأبعاد الإستراتيجية لإدارة حماية البيئة الدولية والإقليمية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، العدد01، جوان 2008

14-**نوازد عبد الرحمن الهيتي،** التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، عدد25، نوفمبر 2005:

15-**صلاح أحمد إسماعيل،** (إفريقيا التي تريد إفريقيا 2063م، أهم الخطط والملامح والبرامج) قراءات إفريقية، العدد 153، 2020/4/21.

16- **أجندة إفريقيا** 2063م، إفريقيا التي نريدها، الإطار الإستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة، خطة التنفيذ العشرية الأولى، 2014م/2023م، سبتمبر 2015م

17-**يوسف سالي**، كوثر مبارك، دور ومستقبل النيباد في القارة الإفريقية، الموسوعة الجزائرية للدراسات والإستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي، 11 أغسطس 2017م

18-نادر فرجاني، التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، العدد283، سبتمبر2002

19-الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات ودور الأونكتاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية الدورة الخامسة والخمسون، مذكرة أعدتها الأمانة الأونكتاد، 2012

رابعا : المواثيق والتقارير الدولية:

1- ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وثيقة القانون التأسيس للإتحاد الإفريقي 10، 12 جويلية 2000م

3- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، البيان الافتتاحي للسيد ك.ي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية، أمام الاجتماع للجنة التنفيذية التحضيرية الجامعة، الاجتماع التاسع لفرقة الخبراء الحكومي الدولي بالجزائر، 2004/05/02م.

4-اللجنة الاقتصادية لإفريقيا تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الإتحاد الإفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا التابع له/ اجتماع لجنة الخبراء أديس بابا 20/أبريل 2016م،

5- اللجنة اقتصادية لإفريقيا استعراض الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، في إفريقيا لعان 2010م، تقرير لاجتماع لجنة خبراء الاجتماعية السنوية المشتركة الرابعة المنعقدة بأديس بابا في الفترة من 27/24 مارس 2011

خامسا :المواقع الالكترونية

http : //www.Islamonline.net/iol-arabic/ dowalia/ mafaheem.2.esp)

http : //www.shamspal.org/pages/-Arabic/researches/tanmga.2.pdf

http//www.dazairess.com./aps

http://www.achewar.arg/de bat/ show.art.asp.aid=13160

http://www.djelfa.info/vd/archive/mdex.php/t.44318.htmp)

http://www.iraqstudent.net/detail.php? Necrd I-697)

http://www.maroc.ecologie.net/article.php3)

http://www.un.org.larabic/conferences/wssd/docs/second/A-conf 199.pc2.pdf

http://www.un.org/arabic/milliniulgools/a-res-55-2.htm)

http://www.zome.biomaegupt.org/hiaa/show.t hread.g.php.t 41)

https//.www gool dz.

https://www.educdz.com/montada).

https://www.mngoce.org./content/nseer.doc).

www Kiraatafrican.cor

www Kiraatfricana. Com

www.ps//noonpost.com.7:30.22/06/2020.

فهرس المحتويات

إهداء .....

شكر وعرفان .....

مقدمة 1

الفصل الأول: 5

الإطار المفاهيمي للنيباد والتنمية المستدامة 5

المبحث الاول: التنمية المستدامة 7

المطلب الأول: مفاهيم عامة للتنمية 7

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة 14

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة 14

الفرع الثاني : أبعاد التنمية المستدامة 17

الفرع الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة 18

الفرع الرابع : التنمية المستدامة في الصكوك الدولية.....21

الفرع الخامس: التنمية المستدامة التحديات وسبل تذليلها :.....23

المبحث الثاني: السياق التاريخي والموضوعي لمبادرة النيباد 26

المطلب الأول: أوضاع إفريقيا قبل مبادرة النيباد 26

الفرع الاول: أوضاع إفريقيا في البيئة الدولية والاقليمية 26

الفرع الثاني: علاقات إفريقيا مع العالم 28

الفرع الثالث: المنظمات الاقليمية الرئيسية للقارة الإفريقية 29

المطلب الثاني: تجسيد مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا النيباد 33

الفرع الأول: نبذة تعريفية عن مبادرة 33

الفرع الثاني: نشأة مبادرة النيباد وتكوينها 34

الفرع الثالث: هياكل وآليات مبادرة النيباد.....37

الفرع الرابع: أهداف ومبادئ مبادرة النيباد وشروطها 38

المطلب الثالث: مبادرة النيباد في نظر الدول الإفريقية والغربية ودول الثمانية :.....40

الفرع الأول : الدول الإفريقية ومبادرة النيباد 40

الفرع الثاني: موقف الدول الغربية من مبادرة النيباد.....41

الفرع الثالث: موقف مجموعة الثمانية G 8 والدول الأسيوية من مبادرة النيباد 41

أولا: موقف مجموعة الثمانية من مبادرة النيباد: 41

ثانيا: موقف الدول الأسيوية من مبادرة النيباد: 42

المبحث الثالث: جهود الجزائر في مبادرة النيباد: 43

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية في مبادرة النيباد:.....43

المطلب الثاني: أهداف الجزائر في مبادرة النيباد: 44

المطلب الثالث: دور الجزائر في القارة الإفريقية: 45

خلاصة الفصل الأول:.....47

الفصل الثاني:.....48

مساهمة النيباد في تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا 48

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي واجهت مبادرة النيباد:.....50
المطلب الأول: المعوقات البشرية والاجتماعية امام مبادرة النيباد.....50
الفرع الأول: المعيقات البشرية.....50
الفرع الثاني: المعيقات البيئية:.....52
المطلب الثاني: المعيقات السياسية: 52
المطلب الثالث: المعيقات الاقتصادية:.....53
المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه مبادرة النيباد: 55
المطلب الأول: التدخل الأمريكي: 55
المطلب الثاني: التدخل الأوروبي: 55
المطلب الثالث: تدخل الأمم المتحدة:.....56
المبحث الثالث: مشاريع مبادرة النيباد:.....57
المطلب الأول: انجازات مبادرة النيباد:.....57
المطلب الثاني: رؤية مستقبلية لمبادرة النيباد في القارة الإفريقية:.....58
أ-إفريقيا (2063م) الرؤية والرسالة:.....58
ب- مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا:.....59
الخاتمة.....61
قائمة.....64
المصادر والمراجع 64
فهرس المحتويات 71